الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــوع:

دور مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة :مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة للفترة من : 2010-2023

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب:
- بركات بن زيد
- تلي عبد الرزاق

الأستاذ المشرف :
أ/د رايس عبد الحق

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	الجامعة
بن عبيد فريد	أستاذ	رئيسا	بسكرة
ناصر محمد خان	أستاذ محاضرأ	مناقشا	بسكرة
رايس عبد الحق	أستاذ	مشرفا	بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــوع:

دور مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة :مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة للفترة من : 2010-2023

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب:
- بركات بن زيد
- تلي عبد الرزاق

الأستاذ المشرف :
أ/د رايس عبد الحق

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	الجامعة
بن عبيد فريد	أستاذ	رئيسا	بسكرة
ناصر محمد خان	أستاذ محاضراً	مناقشا	بسكرة
رايس عبد الحق	أستاذ	مشرفا	بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

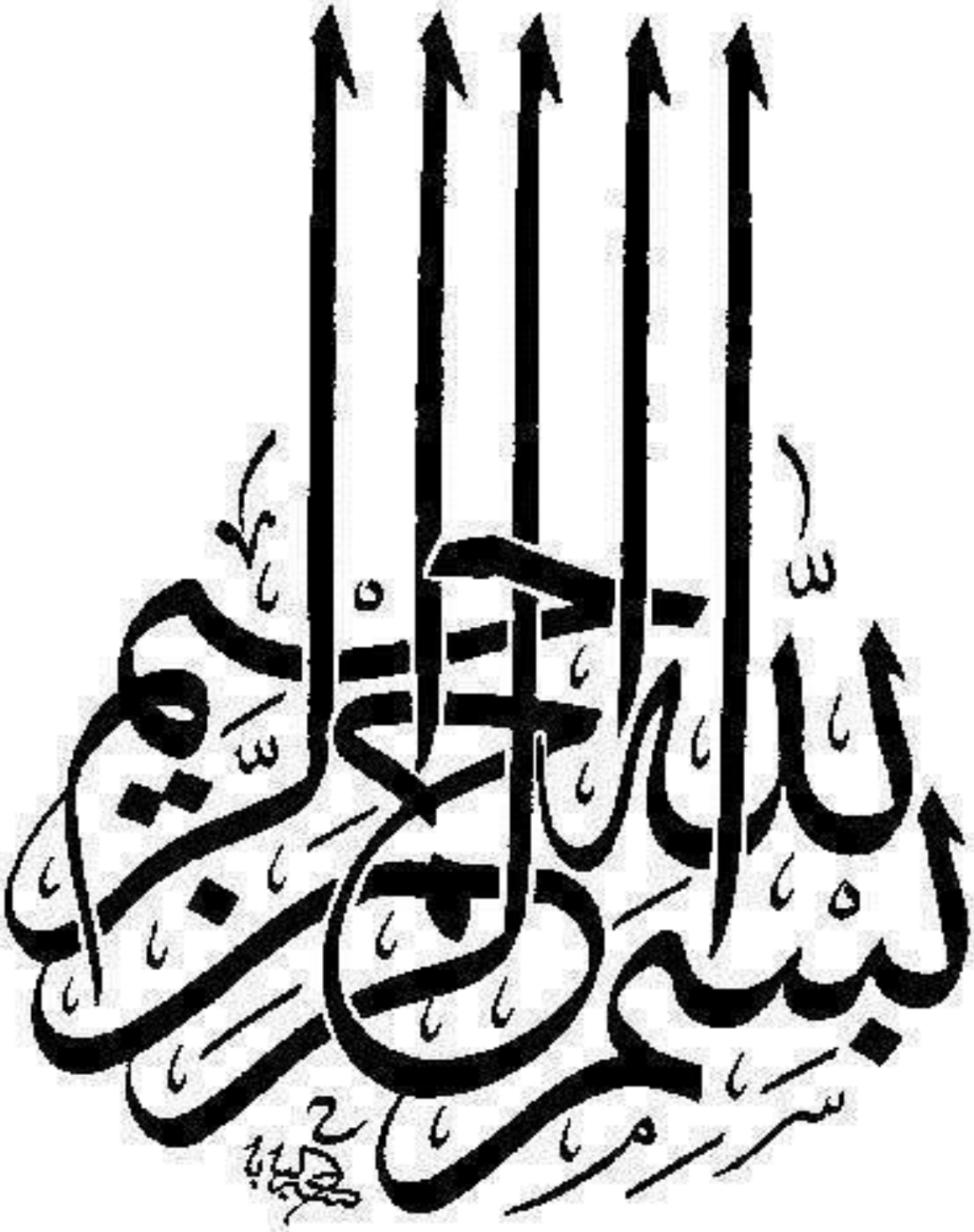
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض
على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:
الاستاذ الدكتور الفاضل" رايس عبد الحق " ،
لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة ،
وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمام هذه الدراسة.
كما نقدم بخالص الشكر للأساتذة المحترمين "أعضاء لجنة المناقشة".

لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

إهـــداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين وجميع أفراد العائلة كل باسمه إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة،
سائلا المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

شكـــــــــرا لـــــــــــــكم

تلي عبد الرزاق
بن زيد بركات

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرين هما دور مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تمت الدراسة على مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة ،اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بجمع المعلومات وتحليلها بالإضافة الى المقابلة مع الباحثين والاعتماد على الوثائق وأرشيف المركز وتحديد دور مراكز البحث العلمي والتقني باعتبارها عامل مهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن لمراكز البحث العلمي والتقني دور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعها مرتبط بمدى الدراسة المعمقة والعلمية للمشروع. وأنه يجب ان تكون هناك مرافقة لأصحاب هذه المؤسسات لعدم توفر الخبرة لديهم ، والاستفادة من التجارب السابقة ، بالإضافة الى تقديم تسهيلات والمساعدة على ايجاد فرص تمويل لمشاريعهم ،كما أوصت الدراسة بتفعيل دور مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المادي والمعنوي لهذه المؤسسات ، وإيجاد رابط وقنوات تواصل بين مراكز الأبحاث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع خطط واستراتيجيات لمرافقتها ودعمها .

Abstract:

This study aims to determine the relationship between two variables: the role of scientific and technical research centers in supporting small and medium enterprises. The study was conducted on the Omar Al-Barnawi Scientific and Technical Research Center for Arid Regions in Biskra. The study adopted the descriptive analytical method, collecting and analyzing information in addition to interviews with researchers and relying on Documents and archives of the center and defining the role of scientific and technical research centers as an important factor in supporting small and medium enterprises. The study reached a set of results, the most important of which are: that scientific and technical research centers have an essential role in supporting small and medium enterprises The success of small and medium enterprises in their projects is linked to the extent of the in-depth and scientific study of the project. There must be accompaniment to the owners of these institutions due to their lack of experience, and to benefit from previous experiences, in addition to providing facilities and assistance in finding financing opportunities for their projects. The study also recommended activating the role of scientific and technical research centers in supporting small and medium enterprises through material and moral support for these institutions. Institutions, and creating a link and communication channels between research centers and small and medium enterprises by developing plans and strategies to accompany and support them...

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر و عرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ- ز
الفصل الأول: الاطار النضري للدراسة الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مراكز البحث العلمي والتقني	
تمهيد	10
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الأول: مفهوم واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
المطلب الثاني: تصنيف واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
الفرع الاول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	17
المطلب الثاني: خصائص وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
الفرع الاول :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	19
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمراكز البحث العلمي والتقني	25
المطلب الاول: مفهوم واهمية مراكز البحث العلمي والتقني	26
الفرع الاول: مفهوم مراكز البحث العلمي والتقني	26
الفرع الثاني :أهمية مراكز البحث العلمي والتقني	27
المطلب الثاني :تصنيف وادوار مراكز البحث العلمي والتقني	27
الفرع الاول :تصنيفات مراكز البحث العلمي والتقني	27
الفرع الثاني : أدوار مراكز البحث العلمي والتقني.	30
المطلب الثالث: تحديات وواقع مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر	31
الفرع الاول: التحديات التي تواجه مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر	31
الفرع الثاني : واقع مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر	33
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر	

البرناوي – بسكرة -	
تمهيد	40
المبحث الأول: لمحة عن المركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	41
المطلب الأول: : تعريف ومهام المركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	41
الفرع الاول : تعريف بالمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (عمر البرناوي) بسكرة	41
الفرع الثاني : مهام واهداف مركز البحث العلمي و التقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	44
المطلب الثاني: : الهيكل التنظيمي ونشاطات مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	45
المطلب الثالث :التوجهات الاستراتيجية لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	48
المبحث الثاني: دراسة حالة : مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	55
المطلب الاول: الاطار المنهجي للبحث	55
الفرع الاول :مجتمع وعينة الدراسة	55
الفرع الثاني :ادوات جمع البيانات واداة الدراسة	56
الفرع الثالث :صدق اداة الدراسة وثباتها	56
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	56
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج	56
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	

❖ **قائمة الأشكال:**

الرقم	الشكل	الصفحة
01	رسم تخطيطي لنموذج فرضيات الدراسة للمتغيرين	د
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العامة والخاصة من 2004 الى 2018	23
03	أهداف مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	45
04	الهيكل التنظيمي لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة	47

❖ قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تصنيف الاتحاد الاوربي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سنة 1996	14
02	تصنيف الاتحاد الأوربي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سنة2003	14
03	معايري التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	15
04	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المناطق الجغرافية 2018	24
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع.2018	24
06	تصنيف مراكز البحث العلمي وخصائص كل مركز	28
07	مراكز البحث العلمي والتقني التابعة لوزارة التعليم العالي الجزائر	35
08	قائمة مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاضعة لوصاية قطاعات وزارية أخرى	37
09	قائمة وكالات البحث العلمي في الجزائر	38
10	توزيع عمال مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة حسب طبيعة المنصب	42
11	توزيع فرق البحث حسب الاقسام (المصدر وثائق مركز البحث العلمي والتقني في المناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة)	43

الملاحق

مقـــدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، وتلعب دورا هاما في مختلف المجالات مثل التجارة والصناعة والفلاحة والخدمات، من حيث توزيع الثروة بشكل أفضل، وخلق فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتقليص معدلات البطالة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيوط النسيج الاقتصادي للدول، ومصدرا هاما في تنويع قاعدة الاقتصاد، وتحسين الإنتاجية والابتكار، وهذا لقدرتها على الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق والتحديات، وتميزها بمرونة عالية في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مما يسمح باستمراريتها وتطورها .

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، تستدعي الاهتمام والدعم والمرافقة من قبل الدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، خاصة مؤسسات ومراكز البحث العلمي والتقني لما لها من دور هام في نجاح واستمرارية هذه المؤسسات عبر مختلف مراحل حياتها ابتداء من تأسيسها مرورا بإدارتها وانتهاء بتطويرها.

أ- **الاشكالية الرئيسية والاسئلة البحثية**:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- ❖ كيف تساهم مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

و حتى نستوفي الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية علينا الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1. ما هو واقع أليات الدعم لمراكز البحث العلمي والتقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. كيف تساهم مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما هو الدور الذي تلعبه مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ب- الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث لوحظ قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع ،انما هناك دراسات اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون ربط علاقتها مع مراكز البحث العلمي ، حيث كانت الدراسة تعتمد على متغيرات اخرى بما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **الدراسة الاولى للطالبة توكالي وهيبة**: بعنوان سياسة التمويل الاصغر ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة البشير الابراهيمي برج بوعرريج 2023/2022.

وتهدف هذه الدراسة الى:

اثبات اهمية التمويل الاصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. التطور التاريخي لمؤسسات التمويل الاصغر للمشاريع الصغيرة والمصغرة في الجزائر.

واقع المشاريع الصغيرة والمصغرة واهميتها الاقتصادية.

تقييم سياسات التمويل الاصغر ومدى مساهمتها في التنمية.

التطرق الى اهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة ومؤسسات التمويل الاصغر.

الوصول الى سياسات واستراتيجيات بديلة لتحقيق مردودية عالية ونتائج افضل لوظيفة التمويل.

- **الدراسة الثانية للطالب: زهير بن يحي** بعنوان تقييم اداء مؤسسات دعم الانشطة المقاولتية في الجزائر ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرريج 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة الى :

إدراك دور الوكالة الوطنية لدعم التشغيل والوقوف على اهم الانجازات التي قامت بها.

دراسة عمل الوكالة ومدى قدرتها على ترقية النشاط المقاولاتي في الجزائر

العمل للحصول على حلول عملية للنهوض بالمؤسسات المتعثرة واعادة بعثها.

الدراسة الثالثة للطالبة: بنادي مريم بعنوان القرض المصغر كـــــــآلية لدعم وتمويل المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة في الجزائـــــــــر مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية بسكرة 2018/2017.

تهدف الدراسة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر بعض الدول وحسب المشرع الجزائري.

الدراسة الرابعة للطالبة: لحلوحي رحيمة بعنوان دور ادارة المعرفة في مواجهة مقاومة التغيير التنظيمي دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير بسكرة 2018/2017.

تهدف الدراسة للتعريف بالمركز وبعده التاريخي وطرق عمله وصيغه البحثية.

الدراسة الخامسة :**الاستاذ قاسي محمد الهادي :**بحث بعنوان مخابر البحث العلمي :مجالاتها وفضائتها أدوارها المعرفية والتطبيقية في تطوير البحث العلمي ،جامعة سطيف 2021. وتهدف هذه الدراسة الى :

- ابراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعة لتلبية متطلبات التنمية.
- تحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين ابحاث الدراسات العليا وقطاعات التنمية الحكومية والخاصة.
- الوقوف على الوضع الراهن لأداء مخابر البحث العلمي في خدمة تطوير البحث العلمي.
- الوقوف على طبيعة اداء في خدمة المجتمع ومدى اتفاقه مع استقلالية الجامعة.

الدراسة السادسة الاستاذة أمينة مزيان :دراسة بعنوان :أهمية تثمين البحوث في تطوير التوجه المقولاتي في الوسط الجامعي دراسة حالة جامعة بومرداس،2021. حيث تهدف هذه الدراسة الى :

- تحديد مفهوم التوجه المقاولاتي والعوامل المؤثرة فيه.
- تحديد مستوى التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي.
- تحديد اليات تثمين البحوث وبحث واقها في الجزائر.
- اظهار العلاقة بين التوجه المقاولاتي وتثمين البحوث.

الدراسة السابعة عيسات محمد ، داتو سعيد عيماد ، دراسة بعنوان واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطوره (2019-2018) جامعة سيدي بلعباس 2020. حيث تهدف هذه الدراسة الى :

- كيفية انشاء مشروع مؤسسة.
- واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تطور انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2009-2018.
- الدراسة الثامنة للأستاذ الباحث لقرع بن علي: دراسة بعنوان مراكز البحوث العلمية في الجزائر الواقع المخرجات التحديات ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2020.

ج- نموذج فرضيات الدراسة

لقد تم وضع نموذج دراسة من خلال البحوث والدراسات السابقة الى متغيرين :

***اولا* : متغير اول مستقل الا وهو دور مراكز البحث العلمي.**

ثانيا :متغير تابع وهو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

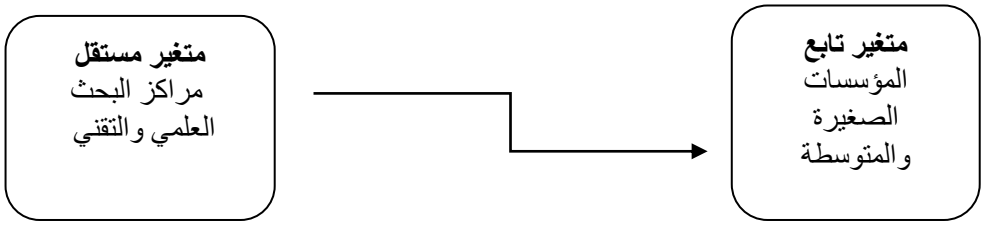

شكل 01:رسم تخطيطي لنموذج فرضيات الدراسة للمتغيرين

اما فرضيات الدراسة:

1. مراكز البحث العلمي والتقني تلعب دور رئيسي في تطوير المعرفة والابتكار.
2. مراكز البحث العلمي والتقني تساهم في التنمية الاقتصادية
3. مراكز البحث والتقني هي عنصر مرافق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. مراكز البحث والتقني هي اداة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- التموضع الأبستمولوجيا ومنهجية الدراسة.

من اجل الوصول الى نتائج ومعلومات دقيقة وموثوقة اتجهنا في بحثنا هاذا الى النموذج الوضعي، الواقعي او الوصفي لايجاد القوانين والطرق المعتمدة والاستنتاج من الفرضيات لبناء واستنباط المعرفة.

ه – تصميم البحث:

❖ **هدف الدراسة:**

1. التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتطرق الى تعاريفها واهميتها وخصائصها وتصنيفاتها.
2. التعريف بمراكز البحث العلمي وأهميتها والمقومات الأساسية لنجاحها.
3. دور مراكز البحث وتصنيفاتها وانواعها على مستوى الوطن.
4. رصد العلاقة بين مراكز البحث العلمي والتقني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ نوع الدراسة : هاته الدراسة تبيين العلاقة بين مراكز البحث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ التخطيط *للدراسة*: الدراسة هي دراسة معلوماتية في جزئها النظري وميدانية في جزئها التطبيقي.

❖ *وحدة التحليل* : مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

❖ الحدود المكانية: تمثلت الدراسة في مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

❖ - المدى الزمني: 2010-2023

❖ منهج الدراسة: بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية ، وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة ، من جمع المعلومات و البيانات حول المركز وتحليلها بالاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والاشكال البيانية.

و- أهمية الدراسة : تكمن اهمية الدراسة في تبين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بمراكز البحث العلمي لتسهيل تعامل المؤسسات مع هاته المراكز وفق مرجعية وطرق علمية ممنهجة.

ي- خطة البحث: تم اعتمادة خطة البحث على فصل أول نظري وفصل ثاني تطبيقي :

الفصل النظري :الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث العلمي والتقني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تناولنا فيه ثلاثة مطالب وكانت معنونه كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تصنيف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: خصائص وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمراكز البحث العلمي والتقني.

وقمنا بإدراج تحته أيضا ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية مراكز البحث العلمي والتقني .

المطلب الثاني: تصنيف وادوار مراكز البحث العلمي والتقني .

المطلب الثالث: تحديات وواقع مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر.

الفصل التطبيقي :دور مراكز البحث العلمي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ل مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

المبحث الاول : لمحة عن بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة

المطلب الاول : تعريف ومهام المركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي ونشاطات مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

المطلب الثالث : التوجهات الاستراتيجية لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

المبحث الثاني: دراسة حالة "مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة"

المطلب الاول: الاطار المنهجي للبحث

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة
الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مراكز البحث العلمي والتقني

تمهيد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ليست مؤسسة تابعة، فهي الشركات المستقلة التي توظف أقل عدد من المستخدمين ويختلف العدد من مؤسسة الى اخرى، هاته المؤسسات عرفت بسهولة انشائها وحلها، ذات رأس مال ليس بالكبير تنشط في عدة مجالات.

ان هاته المؤسسات تسعى دوما لتحقيق اكثر المعارف والوصول الى أحدث البحوث العلمية ارتأت هاته المؤسسات الى اللجوء الى مراكز البحث العلمي التي لا تقتصر في دعمها وتزويدها بكل المعلومات اللازمة.

هاته المراكز ودرجة تطورها ورقيها دليل على تطور الدول لأنها هي الاساس لحل المعضلات والمسائل العلمية وتساهم بشكل كبير في تطوير كل العلوم واعطاء رؤية واضحة لكل التوجهات و التساؤلات.

وقد قمنا بتقسيم الفصل النظري هذا الى مبحثين :

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لمراكز البحث العلمي والتقني

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومات والباحثين بها يوما بعد يوم وذلك للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي ولقد استطاعت هذه المؤسسات أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور في ظل التحديات التي تقف أمامها، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول ومن أجل أخذ نظرة على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم المبحث الى ثلاث مطالب.

المطلب الاول : مفهوم واهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : تصنيف و اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: خصائص و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسط.

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمطا جديدا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي شهدت تزايدا مستمرا في معظم البلدان، وقد حظيت بمجال خاص للبحث والدراسة، ولذلك عكفت معظم الدول باختلاف قدراتها الاقتصادية على تخصيص امتيازات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وقوانينها المرتبطة بالتجارة والاستثمار والقروض، وكذا توفير الامكانيات اللازمة لتنميتها وتطويرها، بدءا بتوفير المشورة والتوجيه وانتهاء بتقديم المساعدات المالية وإعطائها إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية وكذا تبسيط إجراءات منح القروض لمثل هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اهميتها.

الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من ادراك الدول لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي الا انه لا يوجد تعريف دقيق و موحد لها نظرا لعدة عوامل تتمثل في عدة مصطلحات دالة على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،نجد أن هناك العديد من المصطلحات والتعابير التي تستخدم من أجل الإشارة لهاته المؤسسات منها: (لخلف عثمان;2005،صفحة04).

- ❖ المشاريع الصغيرة جدا
- ❖ المتناهية الصغر والوحدات الصغيرة
- ❖ المنشأة الصغيرة ايضا
- ❖ المشاريع الدقيقة

كما نجد أن هناك العديد من المصطلحات والتعابير التي تستخدم من أجل الإشارة لهاته المؤسسات منها: المشاريع الصغيرة جدا والمتناهية الصغر والوحدات الصغيرة او المنشأة الصغيرة ايضا المشاريع الدقيقة، لا يوجد في غالب الاحيان فاصلة بين هاذه التعابير وان وجدت فهي تختلف من مكان الى اخر ومن نشاط اقتصادي الى اخر.

ان اعطاء مفهوم خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع حدود فاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الاخرى صعب لعدم وجود اتفاق مسبق حول التعريف وقد حاولنا تبيان مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يستند عليها في التصنيف.

ثم تطرقنا لجملة من التعاريف المختلفة باختلاف المنضمات والدول والباحثين في هذا المجال .(رابح خوني،2007،ص15).

❖ تنوع الانشطة والفروع الاقتصادية:

ان تنوع طبيعة الانشطة الاقتصادية يصعب من تحديد موحد للمؤسسات المصغرة ذلك انه ما يمكن ان نعتبره مؤسسة مصغرة او صغيرة في بعض القطاعات الصناعية يمكن ان يمثل مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري وذلك بحكم حجم استثمارها وعدد عمالتها.

❖ التباين في درجات النمو الاقتصادي:

إن درجة النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى باعتبار أن دول العلم تنقسم إلى دول متقدمة ودول نامية، وهذا من خلال التباين في وزن وأهمية الهياكل الاقتصادية في كل دولة وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة, وهذا ما يعكس رؤية كل دولة والاهمية المعطاة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الامريكية أو المانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي اخر تعتبر متوسطة او كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا. (لخلف عثمان;2005،ص04).

إن تباين مستويات النمو الاقتصادي يعتبر من أحد العوامل التي تفسر اختلاف وتعدد تعاريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى تبعا لمستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى.

❖ تعدد معايير التصنيف:

نجد أنه هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتعريف والتصنيف، حيث هناك من يعتمد على معيار حجم العمالة، وهناك من يعتمد على حجم رأس المال، ومنها من يعتمد على كلاهما، بالإضافة إلى الاعتماد على معايير أخرى مثل حجم المبيعات والميزانية السنوية. (طارق محمود عبد السلام;2005، ص34).

❖ العامل التقني:

والمتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات فتبعا لعملية الاندماج يمكن ان يتوسع حجم المؤسسة ويزداد حجمها بفعل انضمام مؤسسات مصغرة وصغيرة من بعضها البعض وعليه يتجه حجمها الى الكبر.

بينما عندما تكون العملية الانتاجية مجزأة او موزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك ال ضهور عدة مؤسسات مصغرة او صغيرة.

كما نجد أنه لا يوجد تعريف معين ومحدد تأخذ به كل دول العالم وذلك غير ممكن في ظل تعدد الأسباب الخاصة بظروف كل دولة، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبنتها الدول على اختلاف درجة تطورها، وبعض الهيئات على اختلاف مجالات عملها.

اولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية:

"هي المؤسسات الصغيرة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات المتوسطة: من 10 الى 49 عامل ب معدل لا يتجاوز 10مليون سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل. (رابح،2007 ،ص15).

ثانيا :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

حيث نجدها استثنت معيار رقم الأعمال من التعريف واعتمدت على معيارين هما عدد العمال ورأس المال حيث قسمتها إلى صناعة إنشاءات، نقل برأس مال أقل من 300 مليون ين وأقل من 300 عامل، مبيعات بالجملة برأس مال أقل من 100 مليون ين، وعدد العمال أقل من 100 عامل، مبيعات بالتجزئة، برأس مال أقل من 50 مليون ين وبعدد عمال أقل من 50 عامل، وخدمات برأس مال أقل من 50 مليون ين وأقل من 100 عامل. (غدير احمد،2007 ،ص14).

ثالثا: تعريف الاتحاد الاوروبي:

بعدما تطرقنا الى انه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات المصغرة يعتبر امر صعب، نظرا لمجموعة من العوامل السالفة الذكر، و بهدف وضع تعريف موحد لدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي،

- تم سنة1992 تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة توصل الى عدم وجود تعريف موحد، لكن تم وضع تعريف مبدئي يستند الى معايير قريبة من بعضها البعض لدول الاعضاء، وهذا يعتمد على عدد العمال داخل المؤسسة (اسماعيل شعباني، 25-28ماي 2003)

- ❖ المؤسسات المصغرة من01الى09عمال
- ❖ المؤسسات الصغيرة من10الى99عامل
- ❖ المؤسسات المتوسطة من100الى499عامل

- وفي عام1996 قام الاتحاد الاوربي قام الاتحاد الاوروبي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بتاريخ03افريل1996 ، والذي يستند الى ثلاث معايير رئيسية في تحديد حجم المؤسسة وهم: معيار عدد العمال، معيار رقم الأعمال، معيار الميزانية السنوية (لخلف عثمان;،ص2005،12) والجدول التالي يوضح هذه المعايير :

جدول رقم 01: تصنيف الاتحاد الاوربي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سنة 1996

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد العمال	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميزلنية السنوية
المؤسسات المصغرة	09		
المؤسسات	49	07مليون أورو	05مليون أورو

الصغيرة			
المؤسسات المتوسطة	249	40مليون اورو	27مليون أورو

- في 06 ماي 2003تم تعديل هذا التعريف من قبل المفوضية الاوروبية واهم ماجاء فيه هو وضع حدود لرقم الأعمال و الميزانية السنوية للمؤسسات المصغرة،التي كان يعتمد الاتحاد الاوروبي فيها على معيار عدد العمال فقط في تعريف 1996 والجدول التالي يوضحة ذلك.

- **جدول رقم02: تصنيف الاتحاد الأوربي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سنة2003**

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسات المصغرة	09	أقل او يساوي 02مليون اورو	أقل او يساوي02 مليون اورو
المؤسسات الصغيرة	49	أقل او يساوي 10مليون	أقل او يساوي 10مليون اورو
المؤس		ي 50مليون اورو	أقل او يساوي 43مليون اورو

(la nouvelle definition des PME , 2024)

و منه ان وجود تعريف موحد داخل مجموعة دول واتحاد موحد كان لابد منه فقرر الإتحاد الأوروبي توحيد مجموع التعاريف المختلفة في تعريف واحد للقضاء على التباين و التأثير السلبي.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائر:

عرفت المادة 05 من القانون رقم 02/17: المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها:

"مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفى معيار الاستقلالية".

- أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08: "فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى مليار دينار جزائري".

- أما المؤسسة الصغيرة فقد عرفتها المادة 09: " على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار. (الجريدة الرسمية، يناير 2017،ص05-06).

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: معايري التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة(عامل)	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلةالسنوية(مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من01الى09	اقل من20	اقل من10
المؤسسة الصغيرة	من10الى49	اقل من 200	اقل من100
المؤسسة المتوسطة	من50الى250	من200الى2000	من100الى500

المصدر: من إعداد الطالب. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم02، الجزائر،2017 المادة08-09-10

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما:

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى:

- ❖ مرونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التكيف مع المحيط.
- ❖ المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى.
- ❖ ارتفاع مستوى الإدخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص.
- ❖ الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد.
- ❖ ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ❖ العمل على توفير سلع و خدمات للاستهلاك النهائي.
- ❖ سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

❖ وتضم الجزائر حوالي 700 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2012، وما يقارب 95% من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصنفة في فئة المؤسسات الصغيرة جدا وأغلبها عائلية، وهي متمركزة في الشمال، بنسبة 60% في المناطق الساحلية و 30% في الهضاب العليا.

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2010) أدى إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرت بـ 35%. (بوخبزة، جيلالي، 2012،صفحة178،177).

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

في اطار توجه السلطات العليا للبلاد نحو الاقتصاد المفتوح كان لزاما ايجاد اليات و مكانيزمات لتجسيد هذا التوجه ،حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين هذه الاليات نظرا لأهميتها على المستوى المحلي او الدولي وتكمن أهميتها في:

❖ منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية.
❖ تختلف أهيمنتها باختلاف القطاع الاقتصادي.
❖ تعتبر مصدر مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل.
❖ مصدر مهم لخلق فرص عمل جديدة.
❖ مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية.
❖ أساسيات للصناعات وللأعمال الكبيرة.
❖ مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع.
❖ تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال.
❖ أساسية للتنويع الثقافي في الاقتصاد. (نائف، 2008،ص79).

المطلب الثاني: تصنيف وأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نتطرق في هذا المطلب تصنيف واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاتي :

الفرع الاول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل فيها هذه المؤسسات، كما أنها تعتمد على عدة أنواع مختلفة باختلاف المعايير المعتمدة وهي كالتالي:

أولا: على أساس توجهها:

وهنا يمكن التمييز بين عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

أ- المؤسسات العائلية: وهي مؤسسات تنشأ بمشاركة أفراد العائلة وتكون إقامتها في المنزل، وفي أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، حيث تسوق بكميات محدودة أما إنتاجها يكون عبارة عن منتجات تقليدية عادة. (نصر الدين، بن النذير;، 2002،ص24)

ب- المؤسسات التقليدية: وهي المؤسسات التي تستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ويتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، ويمكن أن نميز بين نوعين:

ج -مؤسسات حرفية: تحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، وتمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، وهي تمتاز بقابلية التطور والتكيف مع الأوضاع المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال.

د -مؤسسات حرفية خدماتية: وهي تقدم خدمات معينة للأفراد مثل خدمات الصيانة وتمارس داخل ورشات صغيرة.

ثانيا: على أساس طبيعة المنتجات:

يتم من خلال هذا التصنيف التركيز على معيار النشاط التي تمارسه المؤسسات غير آخذين بعين الاعتبار الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات. ويمكن التمييز بين:

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم كل من:

- الخشب ومشتقاته
- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الأحذية والنسيج.

ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على قاعدة واسعة من المواد الأولية في حين أن صناعة الأحذية والنسيج مثلا تعتمد على عنصر يد عاملة كثيف.

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يحتوي هذا النوع على كل المؤسسات المختصة في:

- الصناعة الكيماوية.
- الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية.
- تحويل المعادن.
- صناعة مواد البناء.

و تتميز هذه الصناعات بشدة الطلب خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ج - مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تعتمد هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات والتكنولوجيا المتطورة ، إلى رأس مال كثيف نوعا ما وذلكراجع إلى ضخامة قيمة أصولها، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون محال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة أو تدخل المؤسسات الصغيرة من حيث التوزيع فقط.

ثالثا: على أساس تنظيم العمل:

ويمكن أن نميز

أ- المؤسسات المصنعة: نحد أن المؤسسات الصناعية التي تجمع بين خصائص المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، فتقسيم العمل مختلف، وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب متطورة وعصرية في التسيير، من حيث طبيعة السلعالمنتجة واتساع الشبكة التسويقية.

ب- المؤسسات غير المصنعة: أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر النظام الأول موجه للاستهلاك الذاتي وإشباع الرغبة الذاتية فقط ، أما النظام الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع ومنتجات

حسب احتياجات الزبائن أي يشبه إلى حد ما الإنتاج حسبالطلب ، وهنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي يزاول في المنازل محله والإنتاج الحرفي الذي يزاول في الورشات. (نصر الدين، بن النذير;، 2002،ص24-25).

المطلب الثالث: خصائص وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تسعى لحل المشاكل التي سيطرت على السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال ، كمشكل البطالة وتوفر مناصب شغل للشباب، هاته الحلول وضحت الرؤية للمؤسسات الصغيرة من حيث خصائها كما لخصت الواقع الذي تتميز به ومنه.

الفرع الاول :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

أولا: الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إنجازها في النقاط التالية:

أ- سهولة التأسيس: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة, نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إدارية أقل من 24 ساعة.

ب- الاستقلالية في الإدارة: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب على ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.

ج- سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتحاد القرار.(عمار، جميعي، 2011،ص42).

د- المرونة الكبيرة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

ه- مركز التدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة. (عمار، جميعي،2011، ص42).

و- القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

ن- قصر فترة الاسترداد: فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة: صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج، وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج، وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.

ي- انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.

ز- حرية الدخول والخروج من السوق: نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بأريحية أكبر من المؤسسات الكبيرة. (غبولي، احمد،2011،ص18)

ثانيا: الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة للخصائص الإيجابية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك جملة من الخصائص السلبية ونذكر منها:

أ- معدلات الفشل العالية: من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

ب- الاعتماد على الخبرات الذاتية: نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن لم بالخيرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.

ج - انخفاض مستوى التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عال.

د- تعدد أشكال الملكية: تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير. (ياسر عبد الرحمن، عماد الدين، 2018،ص221)

ه - انخفاض وفورات الحجم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم المقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.

و - انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث. (ياسر عبد الرحمن، عماد الدين، 2018،ص221)

ثانيا- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مرت الجزائر بعدة مراحل تمثلت في ارساء مفهوم واضح لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث:

- ففي سنة 2001 أصدرت السلطات العمومية امرا بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي حدد الاجراءات الخاصة بالتسيير الاداري، كما تضمن القانون سياسات الدولة الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير نضام الاعلام و التشاور.

- في سنة 2002تم إنشاء صندوق ضمان القروض. ومع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي للدخول في منطقة التجارة الحرة وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كان واجبا على الحكومة ان تجد الحلول العاجلة لمواجهة الاخطار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي .

- في سنة2003 جاء القانون المتعلق بمراكز التسهيل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر وتبني برنامج التأهيل كخطوة للرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

- وفي سنة 2004 تم انعقاد الجلسات الوطنية لهذه المؤسسات، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) بموجب المرسوم رقم 05 – 165 المؤرخ في 03ماي 2005 التي تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات، وتحسين محيطها وتنمية أدوات التسيير وتدعيم التأهيل المباشر لها.

- وفي سنة 2007 تم إعطاء الاشارة لانطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغرية والمتوسطة، وكانت سنة 2008 بداية لتعزيز المعلومة الاقتصادية ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.
- وفي سنة 2009تم تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية لابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- كما تم في سنة 2010 إطلاق المخطط الخماسي 2010 – 2014 الذي يهدف الى ضمان ديناميكية هذه المؤسسات.
- وتميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمار وتقديم التسهيلات وتعزيز النشاطات وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011.
- وفي سنة 2012 تم اتحاذ إجراءات جديدة من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم 12 – 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار رقم 10 – 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية التي تبين أن بعض احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها ان تلبي من طرف المؤسسات المصغرة، والتي يجب أن يخصص لها 20% على الاكثر من الطلبيات العمومية.
- وفي سنة 2018 تم تقديم العديد من التدابير لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروع قانون المالية، وتشمل هذه التدابير صندوق دعم التأهيل، الذي سيصبح صندوق دعم وتحديث وعصرنة المؤسسات الصغيرة المتوسطة، بالإضافة إلى تطوير هيكل الوكالة الوطنية للتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أوكلت لها هذه المهمة لتصبح أكثر مرونة لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

ونلخص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة المتوسطة بالجزائر في هذه الفترة وفق ما يلي:

الشكل رقم02 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العامة والخاصة من 2004 الى 2018

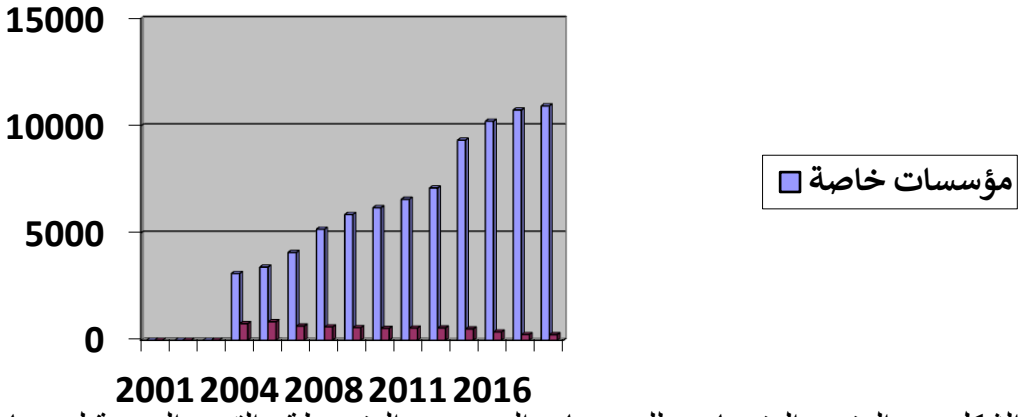

الشكل يبن الوتيرة المتصاعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة الرهيبة لنموها وهذا بسبب كل الظروف المتاحة والتسهيلات، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لانها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. في البداية كان القطاع العام المهيمن، وكان هناك تمييز يقع بين المؤسسة العمومية و المؤسسة الخاصة .إلا أنه مع الإصلاحات أصبح للقطاع الخاص دور كبير حيث ساعد على تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح هو المهيمن. فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول من سنة 2018 إلى 1.093.170 مؤسسة من بينها 262 مؤسسة عمومية، بقدرة تشغيلية تقدر بـ 2.690.246عامل. وتوزع هذه

المؤسسات جغرافيا كما يلي يحتل الشمال الصدارة في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم الهضاب العليا 22% ثم الجنوب بحوالي8%.

جدول04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المناطق الجغرافية 2018.

المنطقة الجغرافية	الشمال	الجنوب	الهضاب العليا
النسبة المئوية للتوزيع المؤسسات	%70	%8	%22

المصدر: : إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.2018

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، الا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات بنسبة ،%53.82 و بنسبة 29.04% في قطاع البناء والأشغال العمومية وفي البقية مقسمة على الفلاحة والصيد البحري والمحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة والصناعات التحويلية، حيث ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة المتوسطة، تحقيق التنمية الجهوية وتحقيق العدالة و توفير مناصب عمل والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لكل منطقة.

الجدول رقم05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع.2018

فروع النشاط	خاصة	عمومية	مجموع	النسبة%
الفلاحة والصيد البحري	6877	96	6973	1.11
المحروقات،الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	2936	2	2938	0.47
البناء و الاشغال العمومية	182477	24	182501	29.04
الصناعات التحويلية	97728	75	97803	15.56
الخدمات	338201	65	338266	53.82
المجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمعنوية	628219	262	628481	100

(Ministère de l'Industrie et des Mines, N°33, Edition, 2018.page09)

ومنه أن نمو إنشاء المؤسسات كان في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأولى ثم أصبح شبه متوازن من 2014 إلى2016 وهذا ناتج عن سياسات الدعم المختلفة للدولة، إلا أنه في سنة 2017 شهد انخفاضا حادا وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات بالإضافة الى حالة التقشف التي اعتمدتها الدولة من أجل مواجهة انخفاض أسعار البترول. رغم هذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مفتاح النمو الاقتصادي والتنمية المحلية و تحتاج إلى إصلاحات مستمرة.

تطرقنا الى ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي لبنة في الاقتصاد وجزء مهم فيه، وخلصنا ايضا الى انه لا يوجد تعريف موحد لها فهي تختلف حسب الدول وحسب المنظمات الدولية، وتطرقنا ايضا الى ان هناك عوامل ادت لعدم توحيد تعريفاتها، بالإضافة الى التعريف المعتمد في الجزائر و مراحله الى ان جاء تعريف الاتحاد الاوربي الذي اعتمدت عليه الجزائر .

اضافة الى هذا تطرقنا لمختلف الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي للعديد من الدول، ومختلف التصنيفات و الاهداف المرجوة، و دراسة لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

استخلصنا انه رغم الاهمية التي تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الايجابية التي تحيط بها فهي تعاني من مشاكل و معوقات تعيق نموها و تطوره، وخلصنا ايضا الى ارتباطها الوطيد بمراكز البحث العلمي حيث من هذا الارتباط وضعنا اشكالية المبحث الثاني الا وهي العلاقة بينها وبين مراكز البحث العلمي.

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لمراكز البحث العلمي والتقني.

تعتبر مراكز البحوث والمخابر العلمية حاضنات البحث العلمي ، وأن اعتماد الدول على البحث العلمي هو إدراكاً منها بمدى أهميته في تحقيق التقدم والتطور الحضاري والاستمرارية ،حيث يعتبر الوسيلة الاكثر نجاحا في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المؤسسات العامة الخاصة على حد سواء من خلال ما يحققه البحث العلمي من عملية التراكم المعرفي بالتطبيق و تحويل المعرفة الى منافع ملموسة للأفراد عن طريق التقنية .

تبرز أهمية مراكز البحث العلمي والتقني من خلال دورها الهام في دعم المشاريع والخطط التنموية في مختلف المجالات ،حيث تهتم بتقديم المعارف المختلفة و إثراء المعرفة العلمية وتقديم الجديد من المعلومات ، والتي تخدم الباحث من جهة وتساهم في دفع عجلة التنمية وتطوير الخطط التنموية الاستراتيجية للدولة من جهة أخرى، وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب :

المطلب الاول: مفهوم واهمية مراكز البحث العلمي والتقني.
المطلب الثاني: تصنيف أهداف مراكز البحث العلمي والتقني.
المطلب الثالث: واقع وتحديات مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر وتطوره.

المطلب الاول : مفهوم واهمية مراكز البحث العلمي والتقني:

<u>الفرع الاول: مفهوم مراكز البحث العلمي والتقني</u> :

أولا :تعريف البحث العلمي

قبل تعريف مراكز البحث العلمي يجدر الاشارة الى تعريف بسيط للبحث العلمي ، فهو كما عرفه بعض العلماء، عبارة عن استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول ،او الكشف عن حقائق جديدة او التنقيح وإعادة النظر في نتائج صار مسلما بها ،ويعرف البحث العلمي لدى البعض الاخر ،على انه استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة ،و بشكل اشمل يمثل البحث العلمي مجموعة النشاطات التي تعتمد المعرفة والخبرات والافكار كمدخلات، وتحكمها منهجيات واساليب تستخدم وسائط تنفيذية ، تشمل المرافق و الاجهزة والمعدات و الأطر البشرية المدربة و المراجع ،وتكون مخرجاتها ونتائجها معرفة جديدة، او هي توسيع لمعرفة قائمة، او تقنية او تطوير لمنتج لنظام متداول ،واكتشاف جديد ،او مجموعة من هذه المخرجات. ومن هنا وجب ان تكون مراكز البحث العلمي من اجل استمرارية البحث العلمي و تطوره وحل القضايا و اشكاليات المستعصية.

يشكل الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع ، و تسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وجاء الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي جزءا من هذا الاتجاه العام، و تعبيرا عنه على أساس أن الإنسان هو مصدر القوة و التقدم في كل مجتمع ، وأن التربية هي التطبيق الأساسي لتحقيق القوة الذاتية لجميع أفراد المجتمع ،و أن البحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها ، و النهوض بمستقبله (كرو العزاوي، 2008، صفحة 21).

ثانيا :تعريف مراكز البحث العلمي:

- مراكز البحث العلمي هي مراكز علمية أنشئت لخدمة الباحثين والبحث العلمي، وقد جاءت استجابة للتواصل الذي يحتاج إليه الباحثين في زمن باتت فيه الحاجة ماسة لوجود مثل هذه المراكز لخدمة البحث العلمي والارتقاء به.

وتُعد مراكز البحث العلمي ركيزة أساسية لخدمة البحث العلمي وتفعيل دوره، لذلك دأبت هذه المراكز إلى توفير التسهيلات الممكنة والخدمات اللازمة والتي من شأنها الإسهام في تفعيله مثل المختبرات العلمية والمعامل البحثية، كذلك تفعيل التواصل بين الباحثين في مجال معين أو في مجالات متعددة على اختلاف تخصصاتهم وهوياتهم.(الهنائية 2009،صفحة 1) .

- مراكز البحث العلمي فهي مؤسسات سياسية عامة من شانها إصدار البحوث الموجهة نحو السياسات و التحليلات والاستشارات ،فيما يتعلق بالقضايا المحلية و الدولية التي تمكن بدورها كلا من صانعي السياسة و الشعب اجمع من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسات العامة (اسماعيل، 2023، صفحة 613).

- مراكز البحث العلمي هي مراكز علمية أنشئت لخدمة الباحثين والبحث العلمي، وقد جاءت استجابة للتواصل الذي يحتاج إليه الباحثين في زمن باتت فيه الحاجة ماسة لوجود مثل هذه المراكز لخدمة البحث العلمي والارتقاء به.

- تُعد مراكز البحث العلمي ركيزة أساسية لخدمة البحث العلمي وتفعيل دوره، لذلك دأبت هذه المراكز إلى توفير التسهيلات الممكنة والخدمات اللازمة والتي من شأنها الإسهام في تفعيله مثل المختبرات العلمية والمعامل البحثية، كذلك تفعيل التواصل بين الباحثين في مجال معين أو في مجالات متعددة على اختلاف تخصصاتهم وهوياتهم (الهنائية، 2009، صفحة 2)

<u>الفرع الثاني :أهمية مراكز البحث العلمي والتقني:</u>

ويمكن إيجاز أهمية البحث العلمي في النقاط التالية : (عبدالزراق و لحول، 2017، صفحة 28):

1. هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمعات الإنسانية و ازدهارها.
2. يمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة و البيئة و التكيف معها، وذلك من خلال زيادة معارفه وحقائقه عن الظواهر الحياتية المختلفة.
3. إعطاء رؤية واضحة عن سبب وقوع الأحداث، وبالتالي التمكن من السيطرة على الأحداث.
4. تفسير الأحداث الماضية و التحكم في الأحداث الحالية، و التنبؤ بأحداث المستقبل.

5. تزويد المجتمع بالعلم و المعرفة ، ونشره و الانتفاع به و بفوائده التطبيقية.
6. تحقيق الت ا ركم المعرفي في مختلف العلوم ، وهذا ما يؤدي إلى تطور العلوم و تقدمها.
7. التخطيط و وضع الاست ا رتيجيات في جميع نواحي الحياة.
8. ترقية الحياة العلمية لكل من الطالب و الأستاذ ، فجميع السياسات التربوية الحديثة تؤكد أهمية البحث العلمي ودوره في الحياة العلمية.

المطلب الثاني :تصنيف وأدوار مراكز البحث العلمي والتقني.

الفرع الاول :تصنيفات مراكز البحث العلمي والتقني :

هناك عدة تصنيفات لمراكز البحث العلمي والتقني وسنحاول هنا التطرق الى ثلاثة تصنيفات :

أولا: مراكز ابحاث تابعة او غير تابعة حكومية غير حكومية:

في الجدول الموالي تم في توضيح عملية تصنيف مراكز البحث العلمي وخصائص كل مركز على حدة. المصدر: (محمود، 2013، صفحة 16).

الجدول 06: تصنيف مراكز البحث العلمي وخصائص كل مركز

نوع المراكز البحثية	خصائصها
مراكز الابحاث الحكومية و شبه الحكومية	ترتبط مراكز الابحاث الحكومية بالدولة اداريا وماليا .وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياستها، واحتياجات صانع القرار .ومن المآخذ عليها انجازالبحوث. كما ان ،هو اتسام هذه المراكز بالبيوقراطية في اتخاذ قراراتها، وضعف استقلاليتها، ومحدودية حريتها في انجاز البحوث. كما ان هدا النوع من المراكز، لا يشكل بيئة مولدة للافكار. ان اغلب ما تطلبه الدول مثلا من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الراي ، غير ان هده الاستطلاعات الراي، غير ان هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية ونبقى موضع تشك من قبل المجتمع من ناحية ثانية .وكثير من نتاجها العلمي ، لا يقع نشره ؛ بسبب بيوقراطية القرار الاداري. يذكر ان هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل ؛لان تمويلها يصرف من ميزانية الدولة. اما مراكز البحث العلمي شبه الحكومية؛ فهي نفسها بانها غير ربحية ،ولكنها تجمع بين اكثر من مصدر للتمويل .وبعض المصادر حكومي، وبعضها الآخر غير حكومي (مؤسسات داخلية،او منظمات ،او مانحون دوليين)
مراكز البحث الخاصة	ممايميز هذه المراكز الخاصة عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية ،هو عدم ارتباطها ماليا او إداريا بالقطاع الحكومي . وهي تنتمي الى المؤسسات المجتع المدني غير الربحية ،وتتصف باستقلالها في اعداد اجندتها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة او الشؤون الدولية .تستمد مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة او رجال اعمال او هيئات داعمة للبحث العلمي او الموقف المالي.وتنتشر هده المراكز بشكل واضح في الدول العربية
مراكز البحث ذات طابع الاكاديمي	هي مراكز تابعة / او خاضعة لجامعات او مؤسسات تعليمية. بعضها يكون مستقلا، و يعتمد على الاكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي و التحليل العميق .ياتي تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: اما من ميزانية الجامعة ،او مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي ، او من شركات كبرى ، او من رجال الاعمال. تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة و السياسات الاكادمية والعامة :وتقديم الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى . وتميل وهذه المراكز احيانا الى الطروحات المثالية والاخلاقية ، خاصة في مجال السياسة الدولية ،او بهدف تفسير سلوك صراعي معين ليس لدى صانع القرار الوقت او الرغبة في التعامل معه بالعودة الى تلك الطرروحات .بعض هذه المراكز يمارس العلية التعليمية ويمنح درجات اكادمية .

ثانيا : تصنيفjohn j.hamer

يصنف مراكز الابحاث الى صنفين (Hamre, 2008, p. 2.):

أ- من الاعلى الاسفل Top-Down Think Tanks : ويعني بها تلك المراكز التي يقع انشاؤها وتمويلها من جهة الحكومات او الاحزاب السياسية ،التي تتنافس على المستوى الوطني. ولكن هده المراكز تتصف بالضعف ؛بسبب حصولها على التمويل الحكومي : الذي قد يقلل من مهنيتها: فتكون اسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار. وهو ما نراه في التصنيف المتعلق بالمراكز الحكومية : المبين في الجدول اعلاه .

ب - المراكز التي تصف من الاسفل الى الاعلى Bottm-up **:** وهي مختلفة تماما عن التصنيف الاول؛ اذ تقع هذه المراكز تحت مظلة المجتمع المدني : وتكتثر في الولايات المتحدة الامريكية .تستمد تمويلها من التبرعات غير المشروطة ،وتكون حرة في عملها ،بعيدة عن توجيهات الحكومية ؛ اي انها مستقلة ماليا واداريا عن الحكومة وعن صانع القرار.

ثالثا : تصنيف حسب المعايير

كما يمكن تصنيف مراكز البحث و الدراسات بالمعايير التالية (محمود، 2013، الصفحات 17-18):

أ- معيار التوجه السياسي**:** مثل بعد معهد بروكينغز ذي التوجيهات الليبرالية ، وهيئة التراث ذات التوجيهات الاكثر محافظة محافظة

ب- مجال الاهتمام **:**اذ ترتكز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة ؛ مثل مراكز الابحاث المهتمة بقارة

او بنطاق جغرافي ما (مثال ذلك : مراكز البحث الاسيوية، مركز البحوث و الدراسات الافريقية ،مركز الدراسات الفلسطينية ،مركز دراسات الشرق الاوسط....) :بينما تهتم مراكز البحث اخرى بالدراسات الاقتصادية و الاجتماعية : واستطلاعات الراي.

ج- التمويل: هناك مراكز ابحاث تجمع بين اكثر من مصدر تمويل ؛بعضها حكومي وبعضها الآخر من مؤسسات داخلية او منظمات ومانحين دوليين. وقد يطلق على بعض هذه المراكز مراكز شبه رسمية.

د- اساليب العمل : تقوم اغلب مراكز الابحاث :بالجمع في انشطتها اصدارات الكتب و المنشورات وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات.

الفرع الثاني : أدوار مراكز البحث العلمي والتقني.

ان الدور الاساسي الذي تقوم به مراكز الابحاث؛ يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والادارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية، ومن الادوار التي تضطلع بها مراكز الابحاث في الدول المتقدمة. نذكر منها (محمود، 2013، الصفحات 19-20):

1. إجراء الابحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسة العامة .فيعتبر دورا اساسيا في رسم السياسات ، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

2. دعم صناع القرار ؛اذ ان رجل الدولة و صانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات ،ويوضح له السياسات ،ويفصل له القضايا بشكل عملي.

3. تقديم الاستشارات والارشادات لصناع القرار ،حول الاولويات والمستجدات العاجلة او الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الراي.

4. تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الاعلام حول السياسات العامة ،وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات ؛حتى يتسنى له فهمها.

5. يفترض انه من الادوار التي تضطلع بها مراكز الابحاث :اشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية ،وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف ،واقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

6. تجسير الفجوة ما بين المعرفة و التطبيق ،والمساعدة في اعداد الاجندات السياسة Policy Agenda ،وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام؛

7. البحث عن اولويات التنمية في المجتمع ،ولفتت انتباه صناع القرار اليها ،واعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز البحث في توجيه الانظار الى المعضلات المجتمعية ،تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية؛

8. تطوير البحث العلمي ومناهجه وادواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والافراد. كما تلعب مراكز الابحاث دورا في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية؛

9. وتستخدم مراكز البحث كأداة او كقناة اتصال بين صانع القرار والشعب .ويقوم صانع القرار-من خلالها- بارسال رسائل سياسة او اشارات 'جس النبض' الى الشعب؛

10. اقامة الجسور من العلاقة والتواصل بين اطراف متعددة في مجملها اقطاب ادارة السياسة العامة وتنفيذها والتعامل معها فمراكز البحث مثل :تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الاكاديمية وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية اجرائية و ممارسة الى مادة عملية تنظيم الاطروحات ونظريات وافكار يمكن تداولها من جانب الاكاديميات في مجال البحث و التدريس؛

11. متابعة احداث الدراسات ، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الاخرى ؛خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص.

المطلب الثالث :التحديات وواقع البحث العلمي والتقني في الجزائر

<u>الفرع الاول: التحديات التي تواجه مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر</u> :

أولا : المعيقات التي تواجه مراكز البحث العلمي والتقني الجزائر:

هناك مجموعة من المعيقات التي تواجه مراكز البحث العلمي عامة وهي (داود، 2007، صفحة 45):

1. مشكلة التمويل البحث العلمي :حيث يعتبر حجم الانفاق على البحث العلمي من المعدلات المنخفضة بالنسبة للدول المتقدمة ،كما لايزال القطاع الحكومي هو الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في دول منطقة الخليج العربي ،وهو الامر الذي يتطلب مشاركة القطاع الخاص وربط البحث العلمي بالقطاعات التنموية لإيجاد الدعم المالي اللازم.

2. ضعف هياكل مراكز البحث العلمي : حيث ان المراكز المخصصة للبحث قليلة ،ولا يتوافر في البعض منها امكانات البحث العلمي المتطورة، وهيمنة التسيير الاداري الذي يغلب عليه الطابع الحكومي.

3. قلة الانتاجية العملية للمراكز البحثية مقارنة بالدول المتقدمة .

4. غياب سياسة عملية واضحة و متوازنة ومتسقة ان تنظم عملية البحث العلمي وتوجه الموارد.

5. غياب الموارد ونقص الامكانات المخصصة للقيام بالبحوث العملية.

من خلال ما تم استعراضه سابقا حول تحديات التي تواجه مراكز البحث ومخرجاتها عموما، وبحكم أن الجزائر لديها مراكز بحث الامر يجعلها ملزمة بتجاوز الكثير من التحديات التي تشكل عائقًا أمام نشاطها ودورها. يمكن ذكر أهم هذه التحديات في ما يلي: (علي، 2018، الصفحات 86-87)

1. الميراث الثقافي : تتأثر مراكز البحوث بالبيئة الثقافية الموجودة في البلد، ولعل ما يلاحظ على الواقع الثقافي بوجه عام في الجزائر هو ابتعاده من الثقافة العلمية والأكاديمية وغلبة الطابع الديماغوجي والشعوبي. وبعيدًا من العدد الكبير من المؤسسات التعليمية والجامعات التي تتوافر في بالدنا، أن المؤسسات الثقافية ذات الطابع العلمي والبحثي ما زالت قليلة العدد، وحتى تلك الموجودة الإ منها نجدها تتركّز في المدن الكبرى، وقليلة الانتشار على المستوى الوطني.

2. الحوكمة والتمويل : منذ الحصول على الاستقلال أدّت الدولة في الجزائر دورًا أساسيًا في تأسيس الجامعات ونشر العلم، فأكسبتها قوة كبيرة، بوصفها الداعم الاساسي في توسيع مؤسسات التعليم والبحث العلمي. وتبعًا لذلك اتسمت النشأة التاريخية لانشطة البحث العلمي بسمتين أساسيتين: الاولى هي نشأتها في كنف الجامعات التابعة للدولة، باستثناء مراكز بحث متفرقة أنشأتها الدولة خارج الجامعات لتواجه بها بعض المشكلات في قطاعات معينة. وتتمثل السمة الثانية تلك النشأة الحكومية التي وجهت جهود الانشطة البحثية منذ البداية مع إغفال الكثير من الموضوعات السياسية والعلمية المهمة.

3. هجرة الادمغة إلى الخارج : رأت منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا . فهجرة الادمغة العلمية تعد نقلا مباشرا للموارد البشرية التي تعد اهم عناصر الانتاج في العملية التنموية (علي، 2018، صفحة 88). تعد الجزائر من أهم البلدان التي تعاني ظاهرة هجرة الادمغة، حيث ارتفع الانتاج الدولي لبراءات الاختراع بالنسبة إلى الباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج من 2744 براءة اختراع في عام 2011 الى 3036 براءة اختراع في عام 2015 ويتم إيداع أكثر من ثلثي براءات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا ، لان اغلبية العظمى من المخترعين الجزائريين المقيمين في الخارج يقيمون في هذين البلدين (Direction du développement technologique et de l'innovation, 2016, p. 18).

4. الحاجة إلى مراكز الفكر والدراسات: هي مراكز الفكر والدراسات تنظّم ورش البحث (Think Tanks) مراكز للبحث العلمي تنظم ورش البحث والمنتديات ، وهي تركّز على نحو معمّق على قضايا تندرج ضمن السياسات العامة للدولة. تعرّف مراكز الفكر بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والابحاث الموجهة لصانعي القرار، التي قد تتضمّن توجيهات أو توصيات حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار لصوغ سياسات حول قضايا السياسة العامة. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، وجهات حكومية، وجماعات مصالح، وشركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة (الخزندار و طارق، 2012، الصفحات 4-5).

ثانيا :متطلبات نجاح المراكز البحث العلمي :

وتتمثل في المتطلبات والمستلزمات الاساسية للنهوض بمراكز البحث العلمي وهي (ثجيل, ربيع; عدنان فرحان, الجوارين، 2014، الصفحات 11-14) :

1. الانفاق المالي على البحث التطوير ؛
2. التفاعل و التنسيق بين مراكز البحث العلمي وقطاعات المجتمع؛
3. الادارة الكفوءة؛
4. وجود الاستراتجية العلمية الواضحة؛
5. استقطاب وتنمية الكوادر البحثية؛
6. توافر المعلومات والمصادر العلمية الحديثة .

الفرع الثاني : واقع مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر:

في هذا المطلب سنحاول دراسة و تركيز على مراكز البحث العلمي في الجزائر و تطورها في الفترة من بعد الاستقلال الى غاية 2023 واحصاء المراكز على مستوى الجزائر.

اولا: تنظيم سياسات مراكز البحث العلمي و التقني في الجزائر للفترة (1962-2023)

مرت سياسات الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بثلاث مراحل (سماح، 2013، صفحة 171):

1. المرحلة الأولى: منذ سنة 1962 إلى غاية 1971 وتميزت بانعدام سياسة وطنية للبحث العلمي نظرا لحداثة الدولة، لذا لجأت الدولة للتعاون في هذا المجال مع فرنسا، وترك للفرنسيين مهمة الإشراف وتسيير وتوجيه هياكل البحث الموجودة.

2. المرحلة الثانية: من سنة 1972 إلى سنة 1992 ، وشهدت أولى محاولات الجزائر بناء إسترا تيجية خاصة بها للبحث العلمي والتكنولوجي تمثلت معالمها في إنشاء هياكل بحث جديدة، وهيئات جديدة تشرف على هذا النشاط، لكن ما ميز هذه المرحلة هو عدم استقرار الوصاية الإدارية لقطاع البحث العلمي ومؤسساته مما أثر سلبا على نشاط القطاع ومردوده.

3. المرحلة الثالثة : والتي تمتد إلى غاية أيامنا هذه (2023) تميزت بتبلور سياسة واضحة إلى حد ما للجزائر في هذا المجال سواء تعلق بالجانب التنظيمي أو التمويلي، وتحديد الأهداف المنتظرة من البحث.

ويأتي مشروع القانون الثالث (2014-2018) الذي يحمل في طياته التركيز على العديد من الإستراتيجيات الواضحة فيما يخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر مثل (سماح، 2013، صفحة 172):

- ❖ تقييم نشاطاات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ❖ تطوير الموارد البشرية وهيكلة تنظيم وموار د المعاهد؛
- ❖ زيادة النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ❖ تطوير العلاقة بين البحث العلمي والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ❖ تكريس التوافق بين مهمات إنتاج ونشر المعر فة والمساهمة في القدرة التنافسية الاقتصادية الوطنية؛

❖ إعداد مشاريع مراسيم تنفيذية تدرج أحكام تكريس الاستقلالية في التسيير ؛
❖ تطوير الإطار التنظيمي لإنشاء حوافز لتقديم براءات الاختراع والنشر العلمي...إلخ.

ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق ل 19 نوفمبر 1999 كيفيات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، حيث تتمتع هذه المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكلف بما يلي (http://www.mesrs.dz.):

❖ جمع العناصر الضرورية لتحديد مشاريع البحث الواجب إنجازها والمعطيات التي تسمح ببرمجتها وتنفيذها وتقييمها.
❖ دفع وتنشيط الاستيعاب والتحكم في تطرو العلوم والتقنيات وكذا الإبداع التكنولوجي في ميدان نشاطاها.
❖ ضمان متابعة التطور العلمي والتكنولوجي ذات الصلة بموضوعها.
❖ جمع المعلومات العلمية والتقنية ومعالجتها وضمان المحافظة عليها ونشر ها.
❖ المساهمة في تثمين نتائج البحث مع السهر خاصة على نشرها واستغلالها واستعمالها.
❖ ضمان التكوين المتواصل وتجديد معارف مستخدمي البحث وتحسين مستواهم.
❖ المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن أجله.
❖ ضمان تنسيق وحدات البحث ومخابر البحث وفرق البحث.

ثانيا : مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر

يوجد 10مراكز البحث العلمي الموثقة وفقا لموقع وزارة البحث العلمي و التعليم العالي وهي:

CDER, CERIST, CDTA, CSC, CRAPC, CRSTDLA, CREAD, CRASC, CRSTRA, CRBt

تمثل مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي (ESPST) ، وضعت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وحسب الموقع الإلكتروني لهذه الوزارة فإن شبكة البحث العلمي تضم 48 مؤسسة بالإضافة إلى مخابر البحث، وتنقسم إلى 18 مراكز، 05 وحدات بحث، و 03 وكالات بحث .

وقد وجدت هذه المراكز لمساعدة المعاهد والمؤسسات الإقتصادية وغيرها في حل مشاكلها وتقديم لها منتجات مختلفة تتمثل في دراسات وأبحاث، براعات اختراع ، خدمات الاستشارة والخبرة، بالإضافة إلى الخدمات التقنية والإبداعية والتكنولوجية...إلخ.

قائمة مراكز البحث العلمي وفقا لموقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبحث العلمي MESRS.

الجدول رقم07: مراكز البحث العلمي والتقني التابعة لوزارة التعليم العالي الجزائر

	تسمية المركز باللغة العربية	تسمية المركز باللغة الفرنسية
	مركز تنمية الطاقات المتجددة. -الجزائر	Centre de développement des énergies renouvelables (CDER).-Alger
	مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة. - الجزائر	Centre de développement des technologies avancées (CDTA).-Alger
	مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية.- الجزائر	Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI).-Alger
	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.- الجزائر	Centre de recherche sur l'information scientifique et technique (CERIST).-Alger
	مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية.- تيبازة	Centre de recherche scientifique et technique en analyses physico-chimiques (CRAPC).-Tipaza
	مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة. -بسكرة	centre de recherche scientifique et technique sur les régions arides (CRSTRA).-Biskra
	مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الإجتماعي والثقافي.-وهران	Centre de recherche scientifique et technique en anthropologie sociale et culturelle (CRASC).-Oran
	مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.-الجزائر	Centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe (CRSTDLA).-Alger
	مركز البحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية.-الجزائر	Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD).-Alger
	مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية.-الجزائر	Centre de recherche en technologie des semi-conducteurs pour l'énergétique (CRTSE).-Alger
	مركز البحث في البيوتكنولوجيا.-قسنطينة	Centre de recherche en biotechnologie.-Constantine
	مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية.- بجاية	Centre de recherche en langue et culture amazighes.-Bejaia
	مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.-الأغواط	Centre de recherche en sciences islamiques et civilisation.-Laghouat
	مركز البحث في البيئة.-عنابة	Centre de recherche en environnement (CRE).-Annaba
	مركز البحث في الميكانيك.-قسنطينة	Centre de recherche en mécanique. -Constantine
	مركز البحث في العلوم الصيدلانية.-قسنطينة	Centre de recherche en sciences pharmaceutiques (CRSP). -Constantine
	مركز البحث في تهيئة الإقليم.-قسنطينة	Centre de recherche en aménagement du territoire (CRAT). -Constantine

	مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية.-بجاية	Centre de recherche en technologies agroalimentaires.-Bejaia
	مركز البحث في الفلاحة الرعوية.-الجلفة	Centre de recherche en agropastoralisme.-Djelfa

Source : (http://www.mesrs.dz.)

جدول رقم 08: قائمة مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاضعة لوصاية قطاعات وزارية أخرى

الرقم	تسمية المركز باللغة العربية	السلطة الوصية	تسمية المركز باللغة الفرنسية
01	المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل.	وزارة السكن	centre de recherche appliquée en génie parasismique (CGS).
02	المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء.	وزارة السكن	centre national d'études et de recherche intégrées du bâtiment (CNERIB).
03	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954.	وزارة المجاهدين	centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et de la révolution du 1er novembre 1954.
04	المعهد الوطني للبحث في التربية.	وزارة التربية الوطنية	Institut national de recherche en éducation (INRE).
05	المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ.	وزارة الثقافة	centre de recherches préhistoriques, anthropologiques et historiques (CNRPAH).
06	المركز الوطني للبحث في علم الآثار.	وزارة الثقافة	centre de recherche en archéologie.
07	البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الأرضية.	وزارة الداخلية	centre de recherche en astronomie, astrophysique et géophysique (CRAAG).
08	المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية.	وزارة الفلاحة	Institut national de la recherche agronomique d'Algérie (INRAA).
09	المعهد الوطني للأبحاث الغابية.	وزارة الفلاحة	Institut national de la recherche forestière (INRF).
10	المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.	وزارة الفلاحة	centre de recherche et de développement de la pêche et de l'Aquaculture (CNRDPA).

Source : :(http://www.mesrs.dz.)

جدول رقم09 : قائمة وكالات البحث العلمي في الجزائر

الرقم	تسمية الوكالة باللغة العربية	تسمية الوكالة باللغة الفرنسية
01	الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا – الجزائر.	Agence thématique de recherche en sciences et technologie (ATRST)- Alger.
02	الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة– وهران.	Agence thématique de recherche en sciences de la santé et de la vie (ATRSSV) – Oran.
03	الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية – قسنطينة	Agence thématique de recherche en sciences sociales et humaines (ATRSSH) – Constantine
04	الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية – الجزائر.	Agence nationale de valorisation des résultats de la recherche et du développement technologique (ANVREDET) – Alger.

Source : (http://www.mesrs.dz.)

بالرغم من كل هذه التحسينات في مجال البحث العلمي إلا أن الواقع يبين لنا أن البحث العلمي ما زال يعاني نوعا ما من التهميش والإقلال من شأنه انطلاقا من ضآلة الإنفاق المادي .إذا ما قورن بما تنفقه تونس في ذلك، قلة براءات الاختراع، عدم استهلاك البحوث المنتجة (ماستر، ماجستير، دكتوراه وبحوث في مخابر البحث) وعدم استغلال نتائجها في تنمية وحل مشكلات المجتمع وإنما تركها حبيسة الأدراج والأرشيف مغطاة بالغبار، كذلك الاهتمام متوسط الدرجة بالأستاذ الجامعي الذي هو أساس البحث العلمي ومنتجه إن صح القول. كما أن التطور الحاصل هو من الجانب الكمي فقط والجامعة الجزائرية مازالت أمام رهان النوعية في البحث العلمي لأنه لو أردنا النوعية لبحثنا عن كم من هذه المخابر تعمل فعلا وما هي انجازاتها وما هي أهم البحوث المنجزة وكيف سيستفاد منها المجتمع كلها أسئلة تشير الى تغييب الجانب الكيفي في المعادلة والتركيز على الكم أكثر شيء.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي

دراسة حالة :مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي –بسكرة-

تمهيد

بعد التطرق في الجانب النظري الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث العلمي من الجانب النظري ،سوف نستعرض في هذا الفصل الجانب التطبيقي والمتمثل في ابراز دور مراكز البحث العلمي والتقني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي هذا الى مبحثين :

المبحث الاول : لمحة عن بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة

المبحث الثاني : دراسة حالة : "مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة"

المبحث الاول : لمحة عن بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة.

من اجل استكمال الدارسة النظرية تم إختيار مركز البحث العلمي و التقني للمناطق القاحلة عمر برناوي لولاية بسكرة

لما له من أهمية في المجال العلمي حيث يمثل منظمة متعلمة تبحث عن التميز في نشاطاتها البحثيةوالعلمية كما تعمل على حث باحثيها على التعلم المستمر و تحسين الابتكار و الابداع.

و سنحاول التعرف على مركز البحث العلمي و التقني للمناطق القاحلة عمر برناوي لولاية بسكرة، من خلال المبحث الذي تطرقنا فيه الى بعض المعلومات على المركز و الهيكل التنظيمي و أهم نشاطاته و أهدافه على المستوى الابتكار العلمي الذي يعتبر منتوج المركز البحث العلمي .

المطلب الاول : تعريف ومهام المركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مركز البحث العلمي للمناطق القاحلة (عمر برناوي) لولاية بسكرة في من خلال الفرع

الاول ومهامه في الفرع الثاني .

الفرع الاول : تعريف بالمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (عمر البرناوي) بسكرة:

أولا:تعريف مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة

يعرف مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (عمر برناوي) على أنه مؤسسة عامة ذات طابع تكنولوجي EPST تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 478-91 المؤرخ في 14ديسمبر لعام 1991 ، و المعدل بالمرسوم رقم 03/485 المؤرخ في 01 ديسمبر لعام 2003 ، حيث كان مقره بدرارية بالجزائر العاصمة ،ثم تم تحويلة الى مركز جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2000 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/317 المؤرخ في 16 أكتوبر عام 2000، حيث تم تغيير شكله القانوني ليصبح مؤسسة ذات طابع علمي وتكلونوجي ،ويخضع في تسييره المرسوم التنفيذي 99/256 ، ويعتمد على 5 محطات بحثية وهي : (قوادرية، 2020، الصفحات 59-60)

1. محطة لوطايا / بسكرة للمصادر الحيوية ؛
2. محطة تقرت للفيزياء الحيوية المتوسطة ؛
3. محطة مراقبة سهوب التاولية /الاغواط ؛

4.تاغيت /بشار المحطة الوسطى للفيزياء الحيوية ؛

5.محطة بني عبيسة / بشار للفيزياء الحيوية الوسطى.

جدول رقم 10: توزيع عمال مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة حسب طبيعة المنصب

طبيعة المنصب	عدد العمال
الباحثين	86
الاطارات	43
العمال المهرة (أعوان التحكم)	25
العمال التنفذيين	52

ثانيا: اقسام مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (عمر برناوي)– بسكرة–

تتمثل االقسام مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (عمر برناوي)– بسكرة-

يعتمد نشاط البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي على سبعة اقسام بحثية تضم 23فريقا بحثيا وهي : (قوادرية، 2020، الصفحات 63-64)

1. ادارة وتثمين الموارد المائية في المناطق الجافة
2. قسم ادارة التنمية موارد التربة في المناطق الجافة؛
3. قسم الموارد البيولوجية في المناطق الجافة؛
4. شعبة مكافحة التصحر والتحلل؛
5. قسم زراعة النباتات و التكنولوجيا الحيوية والترويج لمنتجات نخيل التمر ومنتجاتها الثانوية
6. قسم إيكولوجيا النظم الايكولوجية القاحلة ومخاطر المناخ
7. شعبة التنمية الاقتصاديةو والاجتماعية في المناطق الجافة ؛

جدول رقم11: توزيع فرق البحث حسب الاقسام (المصدر وثائق مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة)

الرقم	الاقسام	فرق البحث	الهيكل التنظيمي المختص
1	قسم ادارة وتثمين الموارد المائية في المناطق الجافة	1.إدارة الموارد المائية	مقر بسكرة
		2.المياه والبيئة	محطة تقرت
		3.جودة المياه	مقر بسكرة
		4.تقنية الري	مقر بسكرة
2	قسم ادارة ونمية موارد التربة في المناطق الجافة	1.رسم خرائط وتحديد أماكن التربة	مقر بسكرة

		2.التنمية	مقر تقرت
		3. تحسين التربة	مقر بسكرة
		4.جودة التربة وتغذية النبات	مقر بسكرة
3	قسم الموارد البيولوجية في المناطق الجافة	1.الاراضي الرطبة	محطة تقرت
		2.وقاية النبات	مقر بسكرة
		3.الانتاج الحيواني /الأغنام	محطة لوطاية
		4.الانتاج الحيواني	محطة تقرت
		5.علم النبات	محطة لوطاية
		6.التنوع البيولوجي	مقر بسكرة
		7. الانواع الريفية	محطة لوطاية
4	شعبة مكافحة التصحر والتحلل	1.المراقبة البيئية والانذار المبكر	محطة الاغواط
		2.أدوات التقييم وإدارة الدور	مقر بسكرة
		3. ديناميكيات الرمال المتحركة	محطة تقرت
		4.إدارة مخاطر الطمي	محطة تقرت
5	قسم زراعة النباتاتوالتكنولوجيا الحيوية والترويج لمنتحاتنخيل التمر ومنتجاتها الثانوية	1.التكنولوجيا الحيوية	محطة لوطاية
		2. البيوض	محطة بشار
		3. تكنولوجيا الغذاء	مقر بسكرة
		4.التنوع البيولوجي المراقبة الفينولوجية	محطة لوطاية
		5.الالات	محطة لوطاية
6	شعبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجافة	1.سياسات العاملة الاقتصادية	مقر بسكرة
		2.توفير المياه	مقر بسكرة
		3. السياسات والمنضمات الزراعية	مقر بسكرة
		4. المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	مقر بسكرة
7	قسم أيكولوجيا النظم الايكولوجية القاحلة ومخاطر المناخ	1. الاخطار المناخية	مقر بسكرة
		2. أوضاع المرونة والتكيف	مقر بسكرة
		3. المخاطر المناخية والجيومانتية	مقر بسكرة
		4. الامطار والفياضانات الاستثنائية	مقر بسكرة

الفرع الثاني : مهام واهداف مركز البحث العلمي و التقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة:

اولا: تتمثل مهام مركز البحث العلمي و التقني للمراكز الجافة في (قبايلي، 2021/2020، صفحة 47) :

1. تنفيذ برامج البحث العلمي و التقني حول المناطق الجافة او المعرضة للتصحر او خطر الجفاف؛
2. اجراء او المشاركة في اي بحث متعددة التخصصات يتعلق بالمناطق الجافة؛
3. إنشاء قاعدة بيانات علمية و تقنية عن المناطق الجافة و ضمان معالجتها وحفظها و نشر؛ها.
4. المشاركة في أي حبث عن فهم و مكافحة تعرض الانسان للتغيرات (CRS).
5. دراسات متخصصة لخبراء ومهمدسين ساميين ، ودراسات مكثفة تابعة لمحاوراهتمامات المركز
6. تنظيم ملتقيات علمية وورشات عمل في ميادين ذات صلة بمهام المركز.

ثانيا : اهدافه: يهدف مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة إلى تحقيق الاهداف التالية (سمير، 2015، صفحة 212) :

1. التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجافة : من خلال دراسة أحسن الطرق الناجعة للتنميةمن خالل در

2. الاجتماعية والاقتصادية ؛

3. تسيير الموارد المائية والاراضي الجافة :وذلك عن طريق تطوير التكميم و التسيير الكمي والكيفي للموارد ؛
4. مراقبة التصحر و العمل على محاربتها : وذالك عن طريق انتهاج مراقبة ايكولوجية على مستوى المناطق السهبية و الواحية عن طريق تطوير نظام انذاري مبكر؛
5. حماية الموارد البيولوجية الخاصة بالمناطق الجافة : من خلال المساهمة في الحماية و التسيير.

الشكل رقم03: أهداف مركز البحث العلمي والتقني للمناطق اللقاحلة عمر البرناوي بسكرة

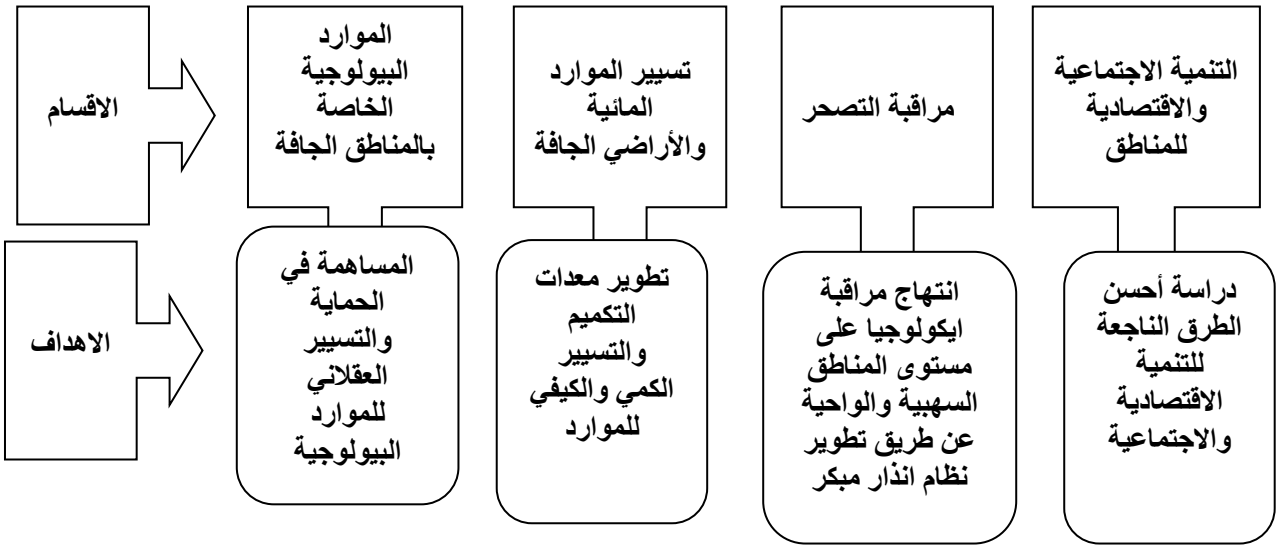

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي ونشاطات مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة

ينفرد مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة لولاية بسكرة بطبيعة البحوث التى يقوم بها للمناطق الجافة والشبه الجافة وذالك اجل الوصول إلى الاهداف المسطر من خلال التوجهات الاستراتجية والمهام التي يقوم بها وفقا لهيكله التنظيمي

الفرع الاول :الهيكل التنظيمي لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة.

حسب القرار الوزاري رقم 3 ربيع الاول 1434 الموافق15يناير2013 بشأن التنظيم الداخلي لمركز البحث العلمي و التقني في المناطقالجافة (عمر البرناوي) CRSTRA .حيث يتشكل المركز من مجلس إدارة ولجنة علمية، الى جانب ثلاث اقسام رئيسية وهي :أقسام البحث ،الاقسام الادارية والتقنية ،بالاظافة الى محطات رصد وتجارب .

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر الربناوي بسكرة.

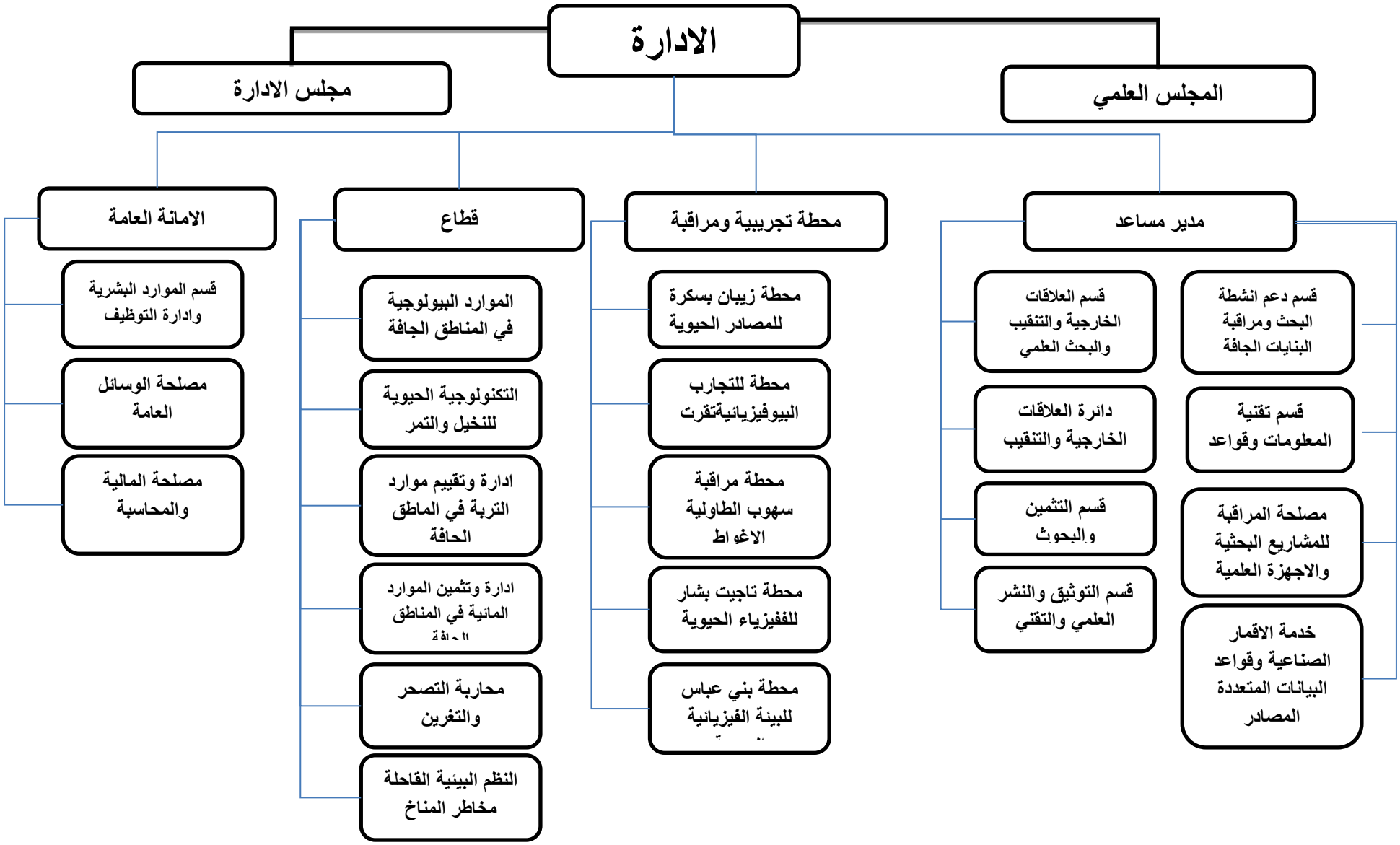
الادارة
مجلس الادارة
المجلس العلمي
الامانة العامة
قسم الموارد البشرية وادارة التوظيف
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة المالية والمحاسبة
قطاع
الموارد البيولوجية في المناطق الجافة
التكنولوجية الحيوية للنخيل والتمر
ادارة وتقييم موارد التربة في الماطق الحافة
ادارة وتثمين الموارد المائية في المناطق
محاربة التصحر والتغرين
النظم البيئية القاحلة مخاطر المناخ
محطة تجريبية ومراقبة
محطة زيبان بسكرة للمصادر الحيوية
محطة للتجارب البيوفيزيائيةتقرت
محطة مراقبة سهوب الطاولية الاغواط
محطة تاجيت بشار للفيزياء الحيوية
محطة بني عباس للبيئة الفيزيائية
مدير مساعد
قسم دعم انشطة البحث ومراقبة البنايات الجافة
قسم تقنية المعلومات وقواعد
مصلحة المراقبة للمشاريع البحثية والاجهزة العلمية
خدمة الاقمار الصناعية وقواعد البيانات المتعددة المصادر
قسم العلاقات الخارجية والتنقيب والبحث العلمي
دائرة العلاقات الخارجية والتنقيب
قسم التثمين والبحوث
قسم التوثيق والنشر العلمي والتقني

المطلب الثالث :التوجهات الاستراتجية لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة

أولا:التوجهات الاستراتجية :

ترتكز التوجهات الاستراتجية لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة على مايلي :(هيشر، 2015، صفحة 212).

1.أهمية المهام الموكلة للمركز.
2.حقائق الدراسات الميدانية
3.الخطوط الرئيسية الخاصة ببرامج البحث.
4.الاولويات المكانية.
5. ربط المركز بالمناطق الجافة.

ثانيا:محاور التوجهات الاستراتجية لمركز البحث العلمي للمناطق القاحلة عمرالبرناوي بسكرة (هيشر،2015، صفحة 2013)

ترتكز محاور التوجهات الاستراتجية لمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة عمر البرناوي بسكرة على خمسة محاور رئيسية :

1. المحور الاول : الاستغلال الامثل للموارد المائية:

يهدف المركز من خلال هذا المحور الى المساهمة في الحفاظ على الموارد المائية كميا و نوعا و تطويلا نظم التحكم و التسيير و الاحتياط المتبناة و التي تم اخذها بعين الاعتبار من ناحية ملوخة مواردها ة احتياجات تقنيات الري و تقنيات الاستغلال

تتمثل مواضيع البحث المقترحة من طرف مركو البحث العلمي في هذا الصدد في النقاط التالية جودة المياه اري الفلاحة

اما مخاور البحث المقترحة في هذا الخصوص هي :

نوعية المياه : تتمثل اهم الابحاث الماعلقة بنوعية المياه في:

- التزويد بالماء الشروب.
- ملوخة المياه و استعمالها في مجال الثغذية.
- دراسة اهمية نوعية الماء الشروب المعدة للاستهلاك المنزلي.
- دراسة ظاهرة الكلس على القنوات بسبب طبيعة المياه الجوفية.
- الاستفادة من معالجة المياه المستعملة في شاى مياجين " الري الصناعة".

❖ التقنيات المتبعة في تصفية مياه الاحواض الاربعة مثل البحيرات الاحواض التقنية...الخ.

الري (السقي) : تتمثل الابحاث المتيناة من قبل المركز و المتعلقة بالسقي في:

❖ موازنة بيانية للري (المساحة المسقية كمية المياه المستعملة كريقة السقي المتبعة) في الاحواض الاربعة الهيدروغرافية.

❖ دراسة مقارنة بين طرق الري المتيعة بغية التوصل الى مناهج اقتصادية في استغلال هذه الموارد.

❖ تجديد متطلبات المزارع من المياه وحساب مردودية المتر مكعب من الماء.

الفلاحة : تتكثل المشاريع البحثية في قطاع الزراعة في **:**

❖ التحديد الكمي لمتطلبات كل نمط فلاحي من المياه.

❖ طرح نظام اقتصادي جديد لاستغلال المياه في الفلاحة.

الصناعة : اما فيما يتعلق بالصناعة فتتمثل المشارع البحثية المتعلقة بها في النقاط التالية:

❖ التحديد الكمي لمتطلبات كل نمط صناعي من المياه.

❖ طرح نظام افتصادي جديد لاستغلال المياه في الصناعة.

2. المحور الثاني الزراعة الصحراوية :

يهدف هذا المحور الى تحقيق جودة الانتاج الميتدام و جزدة التحسين ،و تتمثل المحاور القترحة في هذا الخصوص الثقافات المشتركة بجودة عالية و قيمة افتصادية

الانتاج الحيواني

تتمثل التوجهات الاستراتجية لمركز البحث العلمي و التقني المتعلقة بالزراعة الصحراوية في مايلي:

❖ تعريف و تحديد الموارد البيولوجية المتوفرة.

❖ عرض عدة انواع بيولوجية.

❖ اقتراح مراجع تبني تكنولوجيات حديثة (مكننة حفظ تخزين).

- ❖ التحكم في التسيير التقني اعتمادا على الممارسات و المهارات المحلية.
- ❖ وضع مراجع تقنية و اقتصادية للمستوطنات الزراعية الجديدية.
- ❖ انشاء منصات لمماؤسة استغلال البيئة و مراقبة نوعية المياه و التربة و المحاصيل الزراعية، تهدف الى الحفاظ على الصحة العمومية و سلامة المحيط.
- ❖ الهدف الاساسي من الزراعة الصحراوية هو تحقيق الانتاج المستدام ،وجودة التحسين، في حين ان مواضيع البحث المتعلقة تمحور الزراعة تشتمل على الانتاج الزراعي و الحيواني.

مواضيع البحث المتعلقة المقترحة المتعلقة بالزراعة الصحراوية

- ❖ **الأنتاج الزراعي** و يشمل :

زراعة النخيل :بحيث نلخص اهم مواضيع البحث المتعلقة بزراعة النخيل في النقاط التالية :

- التحكم في تقنيات المخافظة على الزراعة صخية.
- التحكم في التخصيب.
- التحكم في تكنولوجيا السقي و صرف المياه.
- التحكم في اللقاحات و تقنيات استعمالها.
- التعرف و اللجوء الى التحديد الخرائطي لمناطق مد النخيلي.
- انشاء مختبرات مختصة في علاج مرض البيوض.
- تعريف اصناف النخسل و المحافظة عليها و تمييزها.
- وضع لوائح تصنيف تقنية و مكننة بعض الاشغال.
- حفظ التمور و بعض تقنيات التخزين.
- ادخال بعض انواع التمور غير المعروفة الى السوق الوطنية.
- تحويل المنتوج الاساسي و المستخلص (انتاج انواع جديدة)
- تنظيم مادة التمر.

- اعتماد الزراعة المخبرية في مستنبتات النخيل لما تجلبه من منافع ايكولوجية و اقتصادية.
- مقاومة مستنبتات النخيل للامراض الفتاكة (البيوض السوس).

❖ **الزراعة الاكثر اهمية اقتصاديا:** و تتميل مواضيع البحث المقترحة فيما يتعلق بالزراعات الاكثر اهمية اقتصاديا في:

- التعرف على زراعة التوابل و النباتبا الطبية و العطرية و المحافظة عليها.
- التعرف على زراعة الاعلاف و الزراعة الصحراوية و العمل على توسيعها و المحتفظة عليها.
- استنزاف الاملاح.

❖ **الانتاج الحيواني** اما مواضيع البحث في الانتاج الحيواني فندرحه كالاتي:

- ترفية تربية الابل و تعريف بالميادين الصحراوية.
- تحسين المنتوج المستخلص من تربية الابل و مشتقاته (حسب متطلبات السوق).
- المحافظة على الاجناس الحيوانية المحلية من غزو الاجناس الاجنبية.
- الاعتناء بالجانب الصحي.

3. المحور الثالث النباتبات الاستوائية و التصحر (السهوب و التصحر):

يتمثل هدف هذا المحور في انتاج المعارف بخصوص المناطق الرعوية المتدهورة ، ومتوسطة او قليلة التدهور، وتقييم وتشخيص هذه المناطق ، ومحاور البحث المقترحة في هذا الخصوص هي الموارد النباتية الموارد المائية الطبيعية و الباطنية (المعدنية) الموارد الحيوانية و الموارد البشرية:

يتطلب النهوض بالمناطق السهبية انشاء اولي لمنصات رصد التخصصات تسمح ب:

❖ تعرف المواصفات البنيوية و استعمال المساحات السهبية عبر الثورة النباتية و الحيوانية و الارضية ...الخ.

❖ دراسة الحركية الاجتماعية المرتبطة بمختلف التحولات السوسيو-اقتصادية.

❖ تحليل المماريات المتبعة في النشاط الرعوي.

❖ انجاز مشاريع تجارب نموذجية تسمح بتسيير حكيم المساحات السهبية.

تتمثل الموضوعات المطروحة للدراسة في :

- **الموارد النباتية الطبيعية:** جرد عد تحسين و تكثيف الاهتمام بالموارد النباتية الطبيعية على غرار المريمية البيضاء.

- **الموارد المائية :**اشكال الاستغلال التقني للمياه.

- **الموارد الترابية (المعدنية):** الخصوبة الانتاجية كفاءة التربة اضافة الى تحديد نطاق التربة الصالحة للزراعة.

- **الموارد الحيوانية:** السعة الرعوية احديد مسالك القطعان (تسيير المساحات المخصصة للرعي) ،مع مراعاة الصحة الجيدة ، تحسين الصفات الوراتية ،مع مراعاة الصحة الجيدة ،تحسين الصفات الوراثية مع مراعاة الصحة الجيدة ،و استعادة الانواع المحلية ،و المهددة بالانقراض ، جرد الثروة الحيوانية التي تبني عن حالة النظام البيولوجي، انشاء محميات للصيد و طرح امكانية تصدير السهوب.

- **الموارد البشرية**

- العامل السوسيو- افتصادي

- دعم الجهد العلمي و التقني

- ترقية النشاطات المكملة

4.المحور الرابع المناخ و المحيط البيئي (المناخ الوسط البيئي):

و يتمثل هدف هذا المحور في دراسة تغيرات المناخية (المناخ و الوسط البيئي) ،و اثرها و قياس تكيفها من جهة، وحماية التربة ضد التصحر، وتثمين الموارد المتجمدة من جهة اخرى.

اما محاور البحث المقترحة في هذم المجال ،فهي الطاقات المتجددة المناطق المتصحرة ،لتدارك ما يفرضه عليما المناخ و الوسط البيئي لذا يجب اتخاذ التدابير التالية:

❖ استكمال المعالم المناخية الناقصة بالمتغيرات الضرورية لادارك ذلك النقص

❖ انشاء شبكة محطات متخصصة في مجال الزراعة الجوية خاصة بالمناطق الجافة و التي تتجسد في استغلال الامثل للمناخ من اجل الزراعة و يهدف هذا المحور الى

- ❖ متابعة و معرفة التغيرات المناحية و ايارها ووسائل التكيف معها
- ❖ حماية التربة من التدهور
- ❖ حماية البنى التحتية من خطر زحف الرمال
- ❖ تثمين الطاقات المتجددة
- ❖ و تتمثل مواضيع البحث المقترحة المتعلقة بمحور المناخ في
- ❖ تحلبل التباينات المناخية
- ❖ رصد المناخ و التنؤ باحواله
- ❖ مواصفات التنوع المناخي و الموازنة المائية في المناطق الجافة ة شبه الجافة
- ❖ انعكاسات التغير المناخي و الموازنة المائية في المناطق الجافة و الشبه الجافة
- ❖ انعكاسات التغير المناخي على التركيبة الفيزيولوجية و البيولوجية بهذه المناطق
- ❖ مؤشرات التغيير المناخي

5.المحور الخامس الجانب السوسيو- اقتصادي (العوامل الاقتصادية والاجتماعية):

من أجل اخذ العوامل السوسيو- اقتصادية سعى مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة نحو وضع مقاييس ،ومعطيات مرجعية محددة ،وخاصة بمختلف الاوساط لضمانتنمية مستدامة تحافظ على توازن النظم الايكولوجية اعتمادا على :

تحسين المهارات المحلية.

- ❖ الحث على انجاز دراسات تكميلية واستشرافية.
- ❖ متابعة ومراعات العوامل الجغرافية،المناخية ،السوسيو-اقتصادية.
- ❖ انجاز أو اخذ الوسائل النظرية وتلائمها مع الوسط بعين الاعتبار بغية التحكم الصحيح في البنية الاجتماعية الحرجة التي تصطدم مع الاعباء السيوسو- ديمغرافية والاقتصادية لمراكز الحياة الاجتماعية ،وملائمة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للموارد المحليةواحتياجات السكان.

❖ تقييم متنوع لتأثير التطور الحضري الجديد(العمران الجديد)على النسيج الاجتماعي في الوسط الطبيعي(البيئة الطبيعية،الاسرة الفقيرةغير مستقرة،وعلى فرص العمل وداخيل الاسر).

❖ الاجرائية التحفيزية المتبعةمع مستعملي هذا المورد الهام(في البيوت والمصانع والوكلات السياحية).

❖ تقييم مكانة المياه المعدنية الحارة المستعملة في مجال السياحة.

يعتبر مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمرالبرناوي بسكرة منارة علمية هامة للبحث العلمي في الجزائر ،وذلك من خلال النشاطات التي يقدمها سواءا للباحثين أو الهيئات العمومية أو الخاصة ،بالاظافة الى نشر العديد من الدراسات والابحاث على المستوى الدولي مم يسمح من فتح قنوات اتصال مع معاهد ومراكز بحث اجنبية وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول ،وكل هذا يأتي ضمن خطة استراتجية من طرف الدولة لتعزيز مكانة مراكز البحوث وتطوير عملها ،مم يسمح من الاستفادة من المعرفة واستخدامها في تحقيق التنمية وتطوير البحث العلمي.

المبحث الثاني: دراسة حالة "مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة" .

سنتطرق في هذا المبحث الى اسلوب الدراسة ،وكيفية اختيار المجتمع والعينة ،وادوات جمع البيانات والمعلومات ،ثم عرضها وتحليلها ، ثمنتطرق الى اختبار الفرضيات والعلاقة بين المتغيرين وصولا الى مناقشة النتائج ،وتقديم والاقتراحات المستخلصة من الدراسة

المطلب الاول: الاطار المنهجي للبحث .

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى :

الفرع الاول :مجتمع وعينة الدراسة :

اولا: مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر ،حيث بلغ مجتمع البحث مركز ،وكما تم التطرق في الفصل النظري المبحث الثاني فإن الهدف الاساسي والدور المحوري لهذه المراكز هو انتاج المعرفة وتطويرها ،بما اننا نبحث عن الدور الذي تلعبه مراكز البحث العلمي والتقني في دع م المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،تم اختيار العينة بشكل عشوائي ، والتي سوف تكون محل دراسة حالة في بحثنا هذا.

ثانيا:عينة الدراسة :

من اجل هذه الدراسة تم اختيار العينة المتاحة من مجتمع الدراسة والمتمثلة في : مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة ،وذلك لمكانة المركز العلمية على المستوى الوطني والدولي

الفرع الثاني :ادوات جمع البيانات واداة الدراسة :

لحل اشكالية الدراسة والتحق من الفرضيات ،قمنا بتحديد عناصر جمع المعلومات بالاظافة الى المقابلة التي تعتبر الاداة الرئيسية للدراسة

أولا:أدوات جمع البيانات :

نعتبر مرحلة جمع البيانات مرحة هامة من مراحل البحث العلمي ،حيث اعتمدنا في جمع المعلومات على :

- المعلومات القدمة من مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة
- الدراسات السابقة ، المنشروات والمطبوعات الصادرة عن عينة الدراسة
- .استخدام الانترنت وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيا :اداة الدراسة :

إعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ،الذي يتم من خلاله مسح وتحليل المعلومات وتفسيرها المتعلقة بموضوع الدراسة ضمن مجالها من خلال :

✓ تحليل الدراسات ونتائجها التي تبين أهم اليات الدعم المقدمة من طرف مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي ودوره واهميته في مرافقة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ رصد بعض التجارب لمؤسسات استفادة من دعم مركز البحث ، وتحليلها واستخلاص كيف تمت عملية الاستفادة.

✓ تقييم مساهمة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تم صياغة الاسئلة ضمن خمسة محاور :

1- الحور الاول الاطار القانوني والاداري :

- هل هناك نصوص قانونية اوتنظيمية تحكم انشطة المركز في مجال دعم المؤسسات.
- ماهو القسم المكلف بمرافقة ودعم المؤسسات (الهيكل التنظيمي)
- عدد الاشخاص باحثين اداريين مهنيين ، المهام الموكلة لهم
- ماهي المؤسسات التي لها الحق في الاستفادة من الدعم شروط ؟
- كيف يتم الاعلان على مزيا الاستفادة من خدمات المركز للمؤسسات

2- المحور الثاني الاطار التقني :

- ماهي القطاعات التي يتعامل معها المركز.
  - الخدمات – الصناعة –الفلاحة – الاشغال العمومية والري –المهن الحرة
- ما هي أشكال الدعم من طرف مركز البحث :
  - ✓ الخدمات الفنية: دراسة جدوى
  - ✓ النقل والاستخدام اللوجستيكي كراء معدات ....
  - ✓ التكوين والتدريب
  - ✓ التمويل المالي ، الدعم ، الاعانات .....
  - ✓ الشراكة والتعاون والمرافقة للمؤسسات
  - ✓ البحوث والتجارب والدراسات والاستشارات العلمية (اساسي –تجريبي –تطبيقي)
  - ✓ الايام الدراسية والملتقيات
  - ✓ اساس للمشاريع
  - ✓ موجه و مؤطر للمشروع مرافق
  - ✓ طرف في المشروع أوب البحث.
  - ✓ تطوير المعرفة والابتكار
  - ✓ تبادل المعرفة و نقل التكنولوجية
- هل المركز يلعب دور في تطوير المعرفة و الابتكار .
- هل يعتبر المركز حلقة وصل بين الباحثين و المؤسسات
- هل المركز يستقبل فرضيات و اشكاليات الطلبة و يعمل على اساسها *حسب الطلب*
- هل هو مركز لتبادل المعرفة و نقل التكنولوجية
- هل يعزز المركز الحركة البحثية المتصلة بمتطلبات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي
- باعتبار المركز متبني للذكاء التكنولوجي هل نعتبر المركز حاضنة اعمال
- ما علاقة المركز بالحاضنات ان وجدت.

على هامش البرنامج الوطني لتكوين الطلبة اصحاب مشاريع و مؤسسات صغيرة و متوسطة ,هل المركز مؤسسة وطنية داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بهذا الصدد لاحظنا وجود عدة براءات اختراع,

- كيف يتعامل المركز مع البراءات الاتية من خارج المركز
- كيف يتعامل المركز مع براءات الاختراع الخاصة به

في اطار الدراسات و البحوث التجربية هل يزاول المركز نشاطه خارج الوطن ,وكيف تكون الطريقة

3- المحور الثالث لاطار الزماني :

- عدد المؤسسات التي استفادت من دعم المركز حسب كل مجال:2010-2023.
- في اي مرحلة من مراحل تأسيس المؤسسة يمكن تقديم الدعم. (قبل – اثناء)
- المدة الزمنية لمرافقة ودعم المؤسسات

4- المحور الرابع الاطار المالي :

- هل هناك ميزانية خاصة او اعانات خاصة بالدع ومرافقة المؤسسات
- هل هناك جهات اخرى تقوم بتمويل ابحاث المركز
- هل يستفيد المركز من اعتمادات مالية من ميزانية المركز موجه للدعم .ارقام من 2010-2023
- هل يحقق ايرادات من الانشطة المقدمة . ارقام :2010-2023.
- هل يقوم المركز بالتسويق لمنتوج المؤسسات (الاشهار)
- هل هناك منتوج علمي موجه للتسويق للمؤسسات .
  - ✓ يبيع براءات الاخترع
  - ✓ مقابل على المرافقة و الاحتواء
  - ✓ خدمات مجانية تتكفل الدولة بالاعباء

5- التجارب والتحديات :

- بعض التجارب (المؤسسات) المستفيدة من الدعم
  - رؤية المركز في مجال دعم المؤسسات والتنمية الاقتصادية.
  - تقييم تجارب يعض المؤسسات .
  - هل هناك التزام من اصحاب المؤسسات مع المركز.
  - استراتجية المركز في دعم المؤسسات وتطوير الاقتصاد الوطني.
- الاقتراحات والحلول

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا :عرض نتائج تقييم متغيرات الدراسة

نثانيا : تحليل تائج اختبار العلاقة مع متغيرات الدراسة

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة و مناقشة النتائج

اولا: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

بعد عرض نتائج تقييم متغيرات الدراسة وتحليل المعلومات المتحصل عليها تم مقارنتها مع فرضيات الدراسة ومناقشتها ،تم الوصول الى نتائج تعكس صحة الفرضيات وتجيب على اشكالية البحث، حيث ان مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة عمر البرناوي بسكرة ،باعتباره مؤسسة بحثية تدعم المعرفة والابتكار ويسعى لتقديم إضافة على المستوى المحلي والوطني والدولي في مجال البحث العلمي ،مم سمح له

بالمشاركة في عدة ملتقيات وطنية ودولية ومشاركته في عدة صالونات ،وعليه فان المركز يعتبر منارة علمية من خلال الدور الهام الذي يلعبه في نقل المعرفة وتطوير الابداع والابتكار .

بالإضافة الى الدعم الذي يقدمه للمؤسسات من خلال الدراسات والابحاث المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الامر الذي ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وعليه نستطيع القول أن مراكز البحث العلمي والتقني تساهم بطريقة فعالة وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترافقها في تحقيق اهدافها .

ثانيا :نتائج الدراسة والتوصيات :

1.نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى التعرف على واقع مراكز البحث العلمي والتقني في الجزائر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك في :

- ✓ تلعب البحث العلمي والتقني دورًا بارزًا في تفعيل البحث العلمي وإثراء المعرفة العلمية، وملاحقة التطورات العلمية المتسارعة.
- ✓ خطت الجزائر خطوات متسارعة للحاق بركب الدول المتقدمة من خلال دعم البحوث العلمية والمشاريع البحثية ومرافقة افكار المشاريع وعدم الابتكار.
- ✓ ساهم إنشاء حاضنات المؤسسات وهياكل دور المقاولتية في فتح الباب امام اصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة من تجسيد مشاريعهم
- ✓ تتبنى الدولة الجزائرية سياسة واضحة المعالم، وذلك من خلال تفعيل دور المراكز البحثية ، والاهتمام برسم استراتيجية وطنية من اجل تطوير الاقتصاد الوطني.

2. التوصيات والمقترحات

توصلت الدراسة إلى أهمية مراكز البحث العلمي والتقني في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتقترح الدراسة ما يلي:

- ✓ تفعيل دور مراكز البحث العلمي بشكل أكبر وذلك للارتقاء بالبحث العلمي وتفعيل الابداع والابتكار
- ✓ خلق قنوات تواصل بين مراكز البحث العلمي ومختلف الهيئات والشركاء والمؤسسات مم يسمح بالانفتاح وتبادل الخبرات والاستفادة من مختلف الابحاث والدراسات
- ✓ عقد ورش عمل وملتقيات بحثية تجمع الباحثين ومختلف الفاعلين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية
- ✓ تنويع مصادر الدخل لمركز البحث العلمي والتقني للمناطقة القاحلة عمر البرناوي بسكرة ،مم يسمح له من تحق اهدافه.
- ✓ توفير دعم مالي اكبر لمراكز البحث ليتسنى لها القيام بمهامها وتحقيق اهدافها.

الخاتـــمـــــة

الخاتمة

من خلال الدراسة اتضح أن مراكز البحث العلمي تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنمويّة؛ وذلك ، باعتبارها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري.

إن لمراكز البحث العلمي دورا هاما في تطوير الاقتصاد؛ بحكم أنّها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي. كما تُعدّ مراكز البحث العلمي من القضايا الوطنية الهامة والحيوية، التي تعكس اهتمام الشعوب بالعلم والمعرفة والتقدم الحضاري واستشراف آفاق المستقبل. وفي هذا السياق، قدمنا هذي الدراسة. وهي تكتسب أهميتها، من كونها تسلط الضوء على أهمية مراكز البحث العلمي والتقني من خلال دعمه ومرافقته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل هذه الاخيرة النسيج الاقتصادي للدولة .

قائمة المراجع

1. Journal officiel.la nouvelle définition des PME 2024
2. Alger Ministère de l'Industrie et des Mines. Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin. N°33, Edition, 2018
3. Direction du développement technologique et de l'innovation .(2016) .*eléments sur la propriété intellectuele en Algérie et recueil des d'innovation* .algérie.
4. *http://www.mesrs.dz.* (s.d.). Consulté le Mais 23, 2024, sur http://www.mesrs.dz
5. John J .Hamre .(2008) .The construction Role of think Tanks in the twenty-Frist Centry .*asia-Pacific vole 15 no 2*.

https://www.researchgate.net/publication/331045786

6. كلية العلوم الاقتصادية:ورقلة,رسالة ماجستير غير منشورة.(2007).سليمة غدير احمد
7. اطروحة دكتورة دولة غير منشورة:باتنة,استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2011).جمعي عمار
8. جامعة الواد:واد سوف,المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر واقع و تحديات(2008).قتال عبد العزيز,عزايزية سارة
9. دار النشر الجزائر,خوني رابح (2007)
10. ملتقى وطني ,استراتيجية انتعاش النسيج في الجزائر(2012)بوخبزة فوزية,بوشرف جيلاني
11. دار النشر الجزائر,ادارة الأعمال(2008).نائف سعاد
12. مداخلة بعنوان(محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة),(2006),قدي عبد الوهاب
13. مجلة نماء الاقتصاد و التجارة،جامعة جيجل،العدد03,قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-الواقع و التحديات- ياسر عبد الرحمان,براشن مراد
14. جامعة الجزائر,اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(2005),لخلف عثمان
15. ملتقى دولي,جامعة الشلف, تطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة(17-18 افريل 2006) جمال بلخياط جميلة
16. جامعة سطيف, ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها،دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة,(25-28ماي 2003) اسماعيل شعباني
17. جامعة الجزائر,مذكرة دكتورة, سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,(2011)يوسف قريشي
18. المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،دور مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع الراهن و شروط الانتقال الى فعالية اكبر,(2013)خالد وليد
19. دار النشر بيروت,حاضنات الأعمال(2005),طارق محمود عبد السلام
20. جامعة الجزائر,راسالة ماجستر, تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2011)غبولي أحمد
21. مجلة ليزا للبحوث و الدراسات،المجلد06،العدد02 ،جامعة بلعباس الجزائر(2021) جعدي شريفة،غزال مريم
22. جامعة الجزائر,رسالة ماجستر,الأبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,(2002),نصر الدين بن النذير
23. بوهلال عبدالزراق، و محمد الحبيب لحول. (30 ماي, 2017). سياسة البحث العلمي في الجزائر -دراسة في المحددات و النتائج-. بسكرة، بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة حمة لخضر الوادي ،رسالة ماستر غير منشورة.

24.ثجيل, ربيع; عدنان فرحان, الجوارين. (9 فيفري, 2014). معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة دراسة ميدانية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ع 24*، الصفحات 7-34.
25.خالد وليد محمود. (2013). *دور مراكز الابحاث في الوطن العربي : الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر* . قطر: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.
26.خالصة عبدالله محمد الهنائية. (2009). مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي: سلطنة عمان أنموذجًا . *مؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل)*، (الصفحات 1-9).
27.خليل عبد المقصود عبد الحميد ابراهيم. (19-20 ديسمبر, 2016). *التحديات التي تواجه مراكز البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وآليات مواجهتها* . تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2024، من
28.سامي الخزندار، و الاسعد طارق. (يناير, 2012). دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة . *دفاتر السياسة والقانون العدد 06*.
29.صولح سماح. (2013). دور تسيير الراسمال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر . بسكرة، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة .
30.لقرع بن علي. (2018). مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع ،المخرجات،والتحديات. *مجلة المستقبل العدد 498*.
31.محمد عبد الحميد داود. (سمبتمبر, 2007). التحديات التي تواجه البحث العلمي في منطقة الخليج العربي . *مجلة آراء حول الخليج*.
32.نجدت صبري اسماعيل. (2023). الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية دراسة تحليلية. *Academic Journal of Nawroz University*، 613-619.
33.يونس رحيم كروالعزاوي. (2008). *مقدمة في المنهج البحث العلمي* . عمان : دجلة.
34.